CHANGAN

UNI

احتفالاً بمرور ٥ أعوام في عُمان
شانجان تقدم ٥ مزايا استثنائية بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة

UNI
ضمان سوبر
٦ سنوات
مسافة لا محدودة*

UNI-V 2.0T

UNI-T SPORT

UNI-S

UNI-K 4WD

5
أعوام من الثقة في
سلطنة عُمان

CS95 4WD

CS35 PLUS

ALSVIN

CS75 PLUS 4WD

EADO PLUS

CHANGAN
ضمان سوبر
٦ سنوات
أو ٢٥٠,٠٠٠ كلم*

عروض الذكرى السنوية الخامسة

تأمين
مجاني*
*تطبق الشروط والأحكام.

خدمة
مجانية*
*تطبق الشروط والأحكام.

ضريبة القيمة المضافة
٥٪ نتحملها نحن

هدية
مجاناً*
*تطبق الشروط والأحكام.

تسجيل
مجاني*
*تطبق الشروط والأحكام.

يسري العرض من تاريخ ٢٠ أكتوبر حتى ١٩ ديسمبر ٢٠٢٥ وينطبق على جميع الطرازات المشتراة بغرض الإستخدام الشخصي من صالات عرض شانجان. أيهما أسبق. خدمة صيانة دورية فقط. يشمل العرض فقط خدمة الصيانة الدورية كل ١٠,٠٠٠ كلم يتحصل الزبائن على خدمة صيانة دورية تنحصر مابين سنتين (٢) / ٣٥,٠٠٠ كلم إلى ٣ سنوات / ٥٥,٠٠٠ كلم، وتختلف من طراز لآخر. للسنة الأولى سلطنة عمان و الإمارات العربية المتحدة. للسنة الأولى فقط. مخفي للنوافذ مجاناً بإستثناء طراز شانجان ألسفين. *ضمان سوبر لمدة ٦ سنوات أو ٢٥٠,٠٠٠ كلم - ينطبق فقط على طرازات شانجان ألسفين ، إيدو بلس ، سي إس ٣٥ بلس ، سي إس ٧٥ بلس دفع رباعي ، سي إس ٩٥ .دفع رباعي. تسري العروض أعلاه على سي إس ٩٥ فئة رويال فقط. صور السيارات المعروضة في هذا الإعلان هي نماذج لأغراض توضيحية فقط، وقد تختلف المواصفات حسب فئة الطراز. لمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة أقرب صالة عرض شانجان.

الخليج العربي للسيارات والمعدات ش.م.م
سجل تجاري: ١١٣٣٩٦

صالات العرض:
الموالح ٩٧٨٨٨١٨٠، القرم ٩٤٦٤١٠١٠، نزوى ٩٦٦٢٨٩٤٠، صحار ٩٥٣٥١٢٠٠،
صلالة ٩٦٦٢٩٠٥٠، عبري ٩٦٦٢٨٩٣٠، بركاء ٩٦٦٢٩٠١٠، صور ٩٦٦٢٨٩٢٠

changanoman
www.changanoman.com

٨٠٠٥٠٨٠٠
٩٦٦٢٨٩٠٩

الرُّؤيَة

الحياة .. رؤية

12 صفحة

رئيس التحرير
حاتم الطائي

ISSN 2076 - 9911

٢٠٠ بيسة

الرؤية الأحد الممتاز

www.alroya.om | alroyanewspaper
info@alroya.info

يومية شاملة تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

الأحد ٤ من جمادى الأولى ١٤٤٧ هـ الموافق ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٥م - العدد رقم ٤٢١٢ **Sunday** 26 October 2025 - issue No (4212)

جلالة السلطان يعزي ملك تايلاند ويهنئ رئيس النمسا

مسقط- العُمانية

بعث حضرةُ صاحبِ الجلالةِ السُّلطان هيثم بن طارق المُعظم- حفظهُ اللهُ ورعاهُ- برقية تعزية ومواساة إلى جلالة الملك ماها فاجير الونجكورن ملك تايلاند في وفاة والدته الملكة سيريكِت. أعرب جلالة السُّلطان المُعظم من خلالها عن خالص تعازيه وصادق مواساته لجلالة الملك والشعب التايلاندي الصديق.

كما بعث حضرةُ صاحبِ الجلالةِ السُّلطان هيثم بن طارق المُعظم- حفظهُ اللهُ ورعاهُ- برقية تهنئة إلى فخامة الرئيس الدكتور ألكسندر فان دير بالن رئيس جمهورية النمسا بمناسبة العيد الوطني لبلاده. أعرب جلالة السُّلطان المعظم خلالها عن خالص التهاني والتبريكات لفخامة الرئيس وللشعب النمساوي، متمنياً جلالته لهذا البلد الصديق استمرار التقدم والتطور، ولعلاقات البلدين اطراد النمو والتعاون المشترك.

السياحة والتصنيع الأخضر والمدن الذكية محاور رئيسية

400 خبير يرسمون خريطة الاستثمار المستدام مع انطلاق «منتدى الدقم».. غدًا

مسقط- العُمانية

تنطلق غدًا الإثنين بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم أعمال منتدى الدقم الاقتصادي ٢٠٢٥ «الدّقم تقود التغيير» وتستمر يومين، تحت رعاية معالي سُلطان بن سالم الحبسي وزير المالية.

وأكد سعادةُ المهندس أحمد بن حسن الذيب نائبُ رئيس الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة رئيس اللجنة الإشرافية على منتدى الدّقم الاقتصادي، أنَّ المنتدى يعدُّ منصة يلتقي فيها الخبراء والمختصون والمستثمرون مع صنّاع القرار لجذب المزيد من المشروعات الكبيرة متعددة الجنسيات خاصة في مجالات السياحة والتطوير الحضري وتعزيز استخدامات الذكاء الاصطناعي في القطاعات الاستثمارية الرئيسة بما في ذلك التصنيع الذكي والمستدام والتمويل الأخضر. وقال سعادتُه- في تصريح لوكالة الأنباء العُمانية- إن المنتدى سيشهد في نسخته الثانية مشاركة واسعة من داخل سلطنة عُمان وخارجها، حيث يشارك فيه أكثر من ٤٠٠ مشارك، و٥٤ متحدثًا ومدير جلسة، من بينهم ٢٣ خبيرًا دوليًا و١٩ خبيرًا عُمانيًا يمثلون أكثر من ٥٠ جنسية.

06

سلطان بن سالم الحبسي

604 ملايين ريال قيمة محلية مضافة لمشروعات «أوكيو» في «اقتصادية الدقم»

الدقم- الرؤية

بلغت القيمة المحلية المضافة لمشروعات أوكيو في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم أكثر من ٦٠٤ ملايين ريال عُماني (١,٥٧ مليار دولار أمريكي) خلال الفترة من يناير ٢٠٢٤ إلى يونيو ٢٠٢٥. وقد شكّل الإنفاق المحلي ما يزيد على ٣٨٥ مليون ريال عُماني (مليار دولار أمريكي)؛ أي بنسبة ٦٤ بالمائة من إجمالي الإنفاق، مما يعكس التزام أوكيو بتعزيز المحتوى المحلي في سلاسل التوريد، وتشجيع الشراكات مع الشركات الوطنية. كما بلغ الإنفاق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من ١٣,٨ مليون ريال عُماني (٣٦ مليون دولار أمريكي)، في حين تجاوز الإنفاق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حاملي بطاقة «ريادة» نحو ٩,٢ مليون ريال عُماني.

11

اقرأ في الأحد الممتاز:

- «ملخص المجتمع».. تكريس لنهج الشفافية وإبراز لجهود ملاحقة الفاسدين ◄◄ 3-2
- كابوس الفوائد البنكية يقض مضاجع المواطنين ◄◄ 04
- خبراء لـ«الرُّؤيَة»: إدارة المخاطر تستلزم تبني منهجيات وطنية متكاملة ◄◄ 09

حاتم الطائي

الدولة ومكافحة الفساد

الفسادُ آفةٌ كريهةٌ تُصيبُ جسدَ الدولةِ والمؤسساتِ بالوهنِ والضَّعفِ، وهي ناقلة لهذا المرض العُضال؛ فالفاسد يُفسد من حوله، ولذلك من الواجب دائمًا عند مكافحة الفساد أن تُجتث هذه الآفة تمامًا، من خلال القضاء على الأسباب التي قد تساعد على الفساد، وفي مُقدمتها غياب الأدوار الرقابية أو تراجعها.

ومنذ إنشاء جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة، يمضي وطننا في جهود اقتلاع الفساد من جذوره، عبر منظومات رقابية مُحكمة، تتولى أمرها كفاءات وطنية مُخلصة، تعمل ليل نهار على ضمان أن كل ريال يُنفق في مساره القانوني الصحيح، وأن كل مورد مالي يُحقق النفع العام المطلوب، والأهم أنَّ كل فاسد سيلقى جزاءه الذي يستحقه.

ولا يستقيم الحديث عن مكافحة الفساد دون إبراز دور الشفافية والمساءلة في الحد من هذه الممارسات الضارة بالوطن، وهنا نُشير إلى التقرير السنوي الذي اعتاد جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة أن يُصدره، تحت اسم «مُلخَّص المجتمع»، والذي يُفصح فيه عن أبرز جرائم الاعتداء على المال العام، من رشى واختلاسات واستغلال نفوذ وغيرها؛ بل ويذهب لأبعد من ذلك، ويشرح بالتفصيل عمليات التلاعب التي يقوم بها بعض ضعاف النفوس ويسعون لاستغلال أي ضعف رقابي أو ثغرات قانونية، للولوج إلى أنفاق الفساد المُظلمة. وإنها لسُنة حميدة أن يُحافظ الجهاز على إصدار هذا المُلخص سنويًا، لكي يُدرك المجتمع الجهود الحثيثة التي يبذلها القائمون على أمر حماية المال العام، وأيضًا لنعرف أنَّ أي مجتمع ليس مجتمعًا ملائكيًا، وأن الفساد كما نراه في دول أخرى، هو موجود بيننا، وهذه طبيعة النفس البشرية التي ألهمها الله «فجورها وتقواها»، لكن الفائز الحقيقي هو الذي يُفلح في تزكية النفس من الشرور، وتجنُب الوقوع في المخالفات.

وبالتوازي مع هذا النهج الشفاف، لا بُد من تبني استراتيجيات وخطط عمل وطنية تُساعد على نشر التوعية بأهمية الحفاظ على المال العام وصون مُقدرات الوطن؛ حيث إنَّ هذه المقدرات ليست ملك شخص أو جهة بعينها، وإنما هي ملك لكل مواطن، ومُسجّلة باسم هذا الشعب الأبي. ومن شأن التوسع في تنظيم حملات توعوية لمختلف فئات المجتمع، أن يحد من قضايا الفساد، لا سيما إذا ما بدأت هذه الحملات من المدارس؛ حيث النواة الأولى لغرس القيم الإيجابية في نفس كل طالب وطالبة. وخيرًا يفعل جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة، بتنظيمه للعديد من الحملات وورش العمل التي تحث على حماية المال العام، والتعريف بالإجراءات العقابية للمُخالفين، لكن نعتقد أنَّ الأمر ما يزال يحتاج المزيد من الجهود، من أجل ترسيخ قيم النزاهة.

والنزاهة هنا لا تعني فقط عدم مُخالفة القوانين، وإنما التحلي بضمير حي ويقظ، قادر على التزام الأمانة في العمل بكل إخلاص، مؤمنًا بأنَّ الاعتداء على بيسة واحدة بمثابة وضع اليد في النار، وأن أي تأخير في إنجاز العمل يتسبب في خسارة المال العام. النزاهة لا تعني فقط عدم قبول الرشوة أو تجنب الاختلاس، ولكنها تعني أنَّ هناك موظفًا يحرص على أداء مهامه دون التفكير في تحقيق أية منافع شخصية له أو لأي من معارفه.

ولا شك أنَّ تطبيق قيم النزاهة والمساءلة والشفافية يهدف إلى بناء الثقة بين المجتمع ومؤسسات الدولة، وبين المواطن والمسؤول، في إطار ما بات يُعرف بـ«دولة المؤسسات والقانون»، التي لا مجال فيها لأية مجاملات على حساب الوطن، ولا اعتبارات اجتماعية سوى الالتزام بتطبيق صحيح القانون، على المسؤول الكبير قبل الصغير؛ فرئيس الوحدة الذي تثبت مخالفته للأنظمة والقوانين، مثله مثل الموظف الصغير المسؤول عن نقل الملفات من مكتب لآخر. وهنا يجب أن نوضح أنَّ الفساد لا ينحصر في أشكاله المعروفة لدى البعض؛ لأنَّ هناك فساد الذِمم، الذي ينعكس في تغيب الموظف عن مكتبه لساعات طويلة، ربما يقضيها بحجة تناول وجبة الإفطار، أو تكرار الاستئذان من مقر العمل قبل انقضاء ساعات الدوام الرسمي بفترات طويلة تحت ذريعة «الدرب طويل ومزدحم»، أو هذا الموظف الذي يُماطل في إنجاز مُعاملة أحد المواطنين لأسباب شخصية بحتة!

ويبقى القول.. إنَّ مكافحة الفساد مسؤولية وطنية تشاركية، لا يقع عبؤها على جهاز بعينه، ولكن كل فرد في هذا الوطن مسؤول مسؤولية مباشرة عن ذلك، بالتوازي مع جهود تعزيز النزاهة في المجتمع، وتغليظ العقوبات الرادعة، وترسيخ قيم الشفافية، وتأكيد الشراكة الوطنية في صون المال العام وحماية ما تحقق من مُكتسبات، لكي تبقى عُمان مُزدهرة وفي تقدُّم ورخاء.

بنك مسقط. أفضل كل يوم.
تطبق الشروط والأحكام.
CR No.1/14053/8
لا تفوّت ميزة الحصول على إعفاء من الرسوم السنوية للسنة الأولى مع بطاقة Visa الجوهر البلاتينية للائتمان من بنك مسقط
قـدّم الآن

تحديات سلوكية وهيكلية تستدعي مزيدًا من الإصلاح المؤسسي وتعزيز الوعي بقيم النزاهة

مختصون لـ«الرؤية»: «ملخص المجتمع» يُكرّس نهج الشفافية والمساءلة ويُبرز الجهود الرقابية لصون المال العام وملاحقة الفاسدين

أكد عدد من المختصين في الشؤون الاقتصادية والإدارية أن «ملخّص المجتمع» الصادر عن جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة لعام ٢٠٢٤، يعكس مستوى متقدّمًا من الشفافية في الإفصاح عن أداء الأجهزة الحكومية، ويُجسّد التوجّه الوطني نحو ترسيخ مبادئ النزاهة والمساءلة في إدارة المال العام. وأشاروا- في استطلاع لـ«الرؤية»- إلى أن ما كشفه الملخص من مؤشرات حول استرداد الأموال العامة، وتنامي البلاغات المجتمعية، واتساع نطاق الرقابة، يعكس تحسّن كفاءة الإنفاق العام، لكنه في الوقت ذاته يكشف عن تحديات سلوكية وهيكلية تستدعي مزيدًا من الإصلاح المؤسسي وتعزيز الوعي المجتمعي بالمسؤولية الوطنية. وقال الدكتور حمير بن ناصر المحروقي المتحدث الرسمي باسم جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة، إنّ ملخص المجتمع يأتي إيمانًا بالنهج السامي لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه- بأهمية الشفافية والنزاهة والمساءلة والمحاسبة، كما يُعد أحد أبرز الأدوات التي تعكس الجهود المستمرة للجهاز في حماية المال العام ورفع كفاءة استخدامه، وتعزيز مبادئ الشفافية والتكامل المؤسسي والشراكة المجتمعية.

الرؤية- ريم الحامدية

المحروقي: «ملخص المجتمع» ترجمة للنهج السامي بأهمية الشفافية والنزاهة والمساءلة والمحاسبة

بيانات ومؤشرات «جهاز الرقابة» تعزز ثقة المجتمع تجاه جهود حماية المال العام

كشف جوانب القصور الإداري يسرع الخطى نحو تبني مبادئ الحوكمة والشفافية

«جهاز الرقابة» يتبنى معايير ومنهجيات دولية في تنفيذ الأعمال الرقابية

استخدام الذكاء الاصطناعي في تحليل المخاطر حقق مستوى أعلى من الكفاءة الرقابية

متابعة تنفيذ التوصيات الرقابية ليست إجراءً شكليًا وإنما مهمة جوهرية

وحدة تنظيمية متخصصة معنية بمتابعة تنفيذ التوصيات الرقابية

تفاعل إيجابي من معظم الجهات المشمولة بالرقابة لتنفيذ التوصيات

الفهدي: الأمانة والإخلاص والإجادة من بين صفات عدة يجب أن يتحلى بها كل موظف

الكندية: الشفافية تقوم على خطاب إعلامي يستند إلى البيانات والسرد الواقعي

توحيد الرسائل الإعلامية بين الجهات الرقابية أصبح ضرورة لتعزيز الثقة المجتمعية

د. حمير المحروقي

وأوضح المحروقي أنّ الملخص كشف بأبرز أعمال الجهاز الواردة في التقرير السنوي للعام ٢٠٢٤ عن عدد من المؤشرات المهمة التي حرص الجهاز على إتاحتها للمجتمع، ومن بينها القيمة المضافة والآثار الإيجابية الناتجة عن عمل الجهاز؛ حيث أشار الملخص إلى استرداد وتحصيل ٢٥ مليون ريال عُماني في العام ٢٠٢٤، إضافة إلى ٣٣ مليون ريال عُماني تم تحصيلها واستردادها بعد صدور التقرير السنوي لعام ٢٠٢٣. وأضاف المُتحدث الرسمي باسم جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة أنّ الملخص أشار كذلك إلى مراجعة ٦٣ مشروع قانون وقرارًا ولائحة، إلى جانب ما نتجت عنه المهام الرقابية من توصيات بشأن تصحيح الإجراءات ومراجعة العقود وغيرها من الوثائق التي تُعزز من كفاءة الأداء المؤسسي وإدارة الموارد. وأشار المحروقي إلى أنّ من بين المؤشرات التي خلص إليها الملخص الإحصائيات المتعلقة بالشكاوى والبلاغات التي تلقاها الجهاز خلال العام ٢٠٢٤ حول حالات الإهمال والتقصير ومخالفة القوانين والتعدي على المال العام، حيث بلغت ١٣٧٨ شكوى وبلاغًا، كما تناول الملخص الملاحظات التي كشفتها المهام الرقابية على الوحدات الحكومية والهيئات والاستثمارات والشركات، إلى جانب جهود الجهاز في مجالات التوعية وفي متابعة تنفيذ الخطة الوطنية لتعزيز النزاهة (٢٠٢٣- ٢٠٣٠).

وأكد المتحدث الرسمي باسم جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة أنّ هذه البيانات تعكس ما كشفه التقرير، أوضح المحروقي أنّ أبرز التداعيات التي يمكن أن تحدث نتيجة ما كشفه التقرير، والتحقق أعلى مستوى من الحماية للمال العام والكشف عن المخالفات المالية والإدارية والتحقق من تنفيذ القوانين واللوائح والنظم، مؤكدًا أنّ أبرز الجوانب التي شهدت التطوير تتمثل في بناء الكفاءات الوطنية من منتسبي الجهاز والعاملين في الجهات المشمولة بالرقابة، إلى جانب تعزيز التكامل المؤسسي والشراكة المجتمعية وتطوير أدلة العمل الرقابي.

وأضاف المحروقي أنّ منظومة التدقيق المبنية على تحليل المخاطر وتوسيع نطاق استخدام الأنظمة الإلكترونية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي وتحليل وإدارة البيانات أسهمت في تحقيق مستوى أعلى من الكفاءة في الأعمال الرقابية، مشيرًا إلى أن هناك نتائج إيجابية ملموسة فيما يخص استرداد الأموال العامة؛ سواء عبر التسويات الإدارية أو الإحالة للادعاء العام، وهو ما يعكس فاعلية المسارات القانونية المعتمدة. وأكد أنّ الجهاز يسعى إلى ضمان عدم تكرار المخالفات من خلال التوصيات التي يرفعها للجهات المعنية والمتابعة الدقيقة لتنفيذها.

وشدد المتحدث الرسمي باسم جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة على أنّ الرسالة الأساسية التي يود الجهاز إيصالها للمجتمع بعد صدور التقرير السنوي لعام ٢٠٢٤ تتمثل في التأكيد بأن عمل جهاز الرقابة المالية مسؤولية مشتركة تتطلب وعيًا مجتمعيًا وتعاونًا مؤسسيًا؛ فالجهاز لا يعمل بمعزل عن بقية مؤسسات الدولة، بل يعتمد في نجاح مهامه على شراكة حقيقية مع المواطنين والجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني.

وقال إنّ الجهاز- من خلال الملخص الموجه للمجتمع- يُسلط الضوء على أبرز الملاحظات والتجاوزات التي رُصدت بهدف تعزيز الشفافية وتحفيز ثقافة الرقابة الذاتية ودعم قيم النزاهة والمساءلة، كما يُشجّع المواطنين على الإبلاغ عن أي تجاوزات أو مظاهر هدر مالي أو إداري عبر القنوات الرسمية المتاحة وبما يكفله القانون من سرية وحماية للمبلغين. وأكد أنّه يتعين على المؤسسات تبنّي ممارسات الحوكمة الرشيدة وتفعيل وحدات التدقيق الداخلي والالتزام بتنفيذ التوصيات الصادرة عن الجهاز والعمل على ترسيخ ثقافة الامتثال والشفافية داخل بيئة العمل، مشددًا على أن إحدى أهم القيم المتعلقة بالوظيفة، لذا وجب تعزيزها بصورة عميقة. وأكد الفهدي أن الإنسان موردٌ أصيل من الموارد التي يقوم عليها الاقتصاد، فإذا تمتع بالكفاءة فإن أداءه سيكون حسنًا، وبالتالي سيكون تأثيره إيجابيًا على الإنتاجية. وأوضح أن الكفاءة لا تُقصد بها القدرات المهنية أو العلمية فحسب؛ بل القِيَمِيّة أيضًا، مؤكدًا أن قيمتي الإخلاص- أو للدولة تمر بأربع مراحل؛ وهي: التخطيط، والتنفيذ، وإعداد التقارير، وأخيرًا المتابعة، وهي المرحلة التي يُوليها الجهاز اهتمامًا خاصًا؛ كونها تُعدّ الوسيلة الأساسية لضمان الأثر الفعلي للتوصيات الرقابية على أرض الواقع. وشدد على أن المتابعة ليست مجرد إجراء شكلي؛ بل هي جوهر العملية الرقابية الهادفة إلى تصحيح الإجراءات وتعزيز كفاءة الأداء المؤسسي.

وذكر أنه من هذا المنطلق، أنشأ الجهاز الذي يُعد ركنًا أصيلًا من أركان نهضة الوطن وسببًا في تقدمه وبقائه. وأضاف أن الوطن أمانة على عاتق الجميع، فمن فرّط فيها فقد أذى وطنه وأضرّ بأهله، ومن صانها فقد أحرز الشرف ونال الفخر؛ فكم من خرج من الوظيفة وهو يفخر بما أنجز وما أدّى من أمانة، ضميره مرتاح ونفسه راضية، وكم من خرج وهو يشعر في قرارة نفسه بأنه قصّر في الأمانة وأهمل في الواجب. وأكد أنه على الجميع قبل كل شيء أن يخشوا الله في أعمالهم ويتقوه فيما يقومون به، مشددًا على أن كل عمل يخالف الله لن يجلب لصاحبه السعادة وإن أوهمته نفسه بذلك، بل الشقاء الحقيقي عاجلًا أو آجلًا في الدنيا والآخرة. واختتم الفهدي تصريحه موجهًا حديثه لأبناء عُمان الأوفياء، قائلًا: «تذكّروا بأن مستقبل الوطن في ضمائركم، فكونوا أتقياء الضمائر، أمناء عليه».

مسؤولية الإعلام

من جانبها، قالت الدكتورة حنان بنت عبدالعزيز الكندية، إعلامية ومستشارة في الاتصال المؤسسي، إنها ترى أن الإعلام يتحمل مسؤولية جوهرية في نقل نتائج ملخص المجتمع بموضوعية ووعي، موضحةً أنه يشكل الجسر الذي يربط بين الجهات الرقابية والجمهور. وأكدت أن الدقة لا تعني الجمود؛ بل الفهم العميق للمضامين وتحويلها إلى أرقام ورسائل مترابطة تُعرض بمنطقية وتُقدّم بلغة واضحة، دون تهويل يُثير القلق أو تبسيط يُفرغ المحتوى من قيمته. وأضافت أن تحقيق هذه المعادلة بين التحليل والتبسيط يتطلب من الإعلامي المحافظة على دقة المعلومة مع الحرص في الوقت ذاته على جعل الرسالة مفهومة ومطمئنة، ليبقى الرأي العام مطلعًا وواعيًا لا مشوشًا أو متوترًا من كثافة المعلومات والمعطيات.

وبيّنت الكندية أن الشفافية لا تُبنى بالتصريحات وحدها، بل من خلال خطاب إعلامي مستمر ومتكامل يستند إلى البيانات البصرية والسرد القصصي المنسجم مع الواقع، مع ضرورة التنسيق بين مختلف الوسائل الإعلامية الرسمية والخاصة لضمان وحدة الرسالة والمضمون. وأوضحت أن الإعلام الرقمي اليوم يمتلك أدوات فعّالة مثل: الإنفوجراف (الرسوم البيانية) والبودكاست، والمقاطع التوعوية القصيرة التي تُسهم في تقريب مفاهيم النزاهة والشفافية من المواطن، مؤكدةً أن توحيد الرسائل الإعلامية بين المؤسسات والجهات الرقابية أصبح ضرورة لتعزيز الثقة ومنع تضارب التفسيرات في الفضاء العام.

وفي الجانب الاجتماعي، أوضحت الكندية أن التجاوزات المالية والإدارية تؤثر بطبيعة الحال على ثقة المواطنين بالمؤسسات العامة، مشيرةً إلى أن المجتمع اليوم أكثر وعيًا ومتابعة بفضل الفضاء الرقمي المفتوح. وأكدت أن من المهم كيفية تعامل المؤسسات مع وقوع التجاوزات؛ حيث إن المصارحة والمساءلة العلنية تُعيدان الثقة وتحولان الأخطاء إلى فرص للتحسين، مشددةً على أن الثقة لا تُبنى بالإنكار أو الدفاع المفرط؛ بل بالصدق والاستجابة السريعة والشفافة، وأن الاعتراف بالتقصير أحيانًا يكون الموقف الأكثر نبلًا ومسؤولية لأنه يعكس إحساسًا بالأمانة تجاه الوطن والمواطن.

وحول التعاون بين المستشارين الإعلاميين والاجتماعيين والجهات الرقابية، أوضحت الكندية أن الاستثمار الفعّال في القطاع الإعلامي يتطلب تكاتف مختلف المؤسسات الرسمية والخاصة، مؤكدةً أن إعداد الاستراتيجيات الإعلامية ليس عملًا تقنيًا فحسب، بل نتاج فكر تكاملي بين المستشارين والمحللين في مجالاتهم. وأضافت أن من الضروري تنظيم جلسات حوارية وحملات توعوية وبرامج تحليل مجتمعي تحول التقرير من وثيقة تُقرأ في نهاية العام إلى حركة وعي مجتمعي مستمرة، تُسهم في تعزيز ثقافة النزاهة والمساءلة.

أما عن أبرز التحديات التي تواجه الإعلام عند تغطية قضايا مثل «ملخص المجتمع»، قالت الخبيرة الإعلامية إن من أبرز هذه التحديات: ضعف الفهم الفني لمضامين التقارير، وتسرُّع بعض المنصات في نشر الأخبار دون تحقق كافٍ، إضافة إلى قراءات تحليلية غير منهجية تُحدث تشويشًا في الرسالة. وبيّنت أن الحل يكمن في الاستثمار بتأهيل الصحفيين وتمكينهم من قراءة البيانات قراءة دقيقة ومهنية، وترسيخ مبدأ «التحقق قبل النشر» كقاعدة أساسية في العمل الإعلامي، إلى جانب تمكين المتحدثين الرسميين المؤهلين من أداء دور فاعل في تفسير ونقل الرسالة قبل وأثناء وبعد نشر التقارير.

وشددت الكندية على أن الإعلام شريك في صناعة الوعي وليس ناقلًا للأخبار فقط، وأن الإعلامي حين يعمل بوعي ومسؤولية يصبح جزءًا من منظومة الإصلاح، مساهمًا في ترسيخ ثقافة النزاهة والمساءلة التي يقوم عليها مستقبل المؤسسات الوطنية في عُمان التي نريد.

من جانبه، أبرز الدكتور خالد بن سعيد العامري، رئيس مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية العُمانية، التداعيات الاقتصادية للتجاوزات المالية والإدارية على الأداء الكلي لثقة المستثمرين، وقال إن كل ريال يُستردّ إلى الخزينة العامة يُعيد للاقتصاد ثقة، موضحًا أن هذا الرقم يعكس تغطية شاملة وواسعة ومنمهجة.

وأضاف أن الجهاز أنجز ٦٣ دراسة تشريعية وقدّم ملاحظات على مشاريع قوانين ولوائح مالية، مشيرًا إلى الأثر المالي يكمن في استرداد ٥٨ مليون ريال عُماني إلى خزينة الدولة، منها ٢٥ مليون ريال عُماني تم استردادها في عام ٢٠٢٣، وهو ما يُعد مؤشرًا على تحسّن فعالية الاسترداد وتقليص الهدر الفعلي للمال العام. وأوضح العامري أن جهاز الرقابة المالية والإدارية تعامل في العام المنصرم مع ٢٥ قضية أموال عامة قيد النظر القضائي، و٤٧ محضر تحرٍّ لمخالفات مالية أو إدارية ذات شبهة جنائية، مؤكدًا أن هذه الأرقام تُظهر الانضباط المالي وتحسّن جانب الاسترداد، غير أن أنماط المخالفات ما زالت حاضرة بما يعكس تحديات سلوكية وهيكلية تحتاج إلى سياسات وقاية وضبط أشد.

وأضاف العامري أن جهاز الرقابة المالية والإدارية تلقّى ١٣٧٨ شكوى وبلاغًا في عام ٢٠٢٤، وأنجز منها نحو ٩٠٪، وهو ما يوحي بتنامي الثقة المجتمعية في قنوات الإبلاغ وتأثيرها الوقائي.

وقال إنّه على مستوى الكفاءة التشغيلية، هناك تحسّن ملحوظ في استرداد الأموال واتساع التغطية الرقابية، أما على مستوى سلامة الإنفاق، فهناك مجال لتحسين ضبط المشتريات والحوكمة وإدارة العقود والخدمات، مشيرًا إلى أن الانضباط قد تحسّن، لكنه ما زال مصحوبًا باستمرارية بعض المخاطر التي تتطلب إصلاحات مؤسسية أعمق.

وأشار العامري إلى أن التقارير الرسمية تُظهر تحسّن الصورة الكلية، إذ سجّلت السلطة فائضًا ماليًا في عام ٢٠٢٤، وانخفض الدين العام إلى نحو ٣٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية العام ذاته، وهي عوامل تدعم الثقة، لكن استدامتها تتطلب تقليص حالات المخالفات وتعزيز شفافية المتابعة وغيرها من الإجراءات. وبالتوازي مع هذه الجهود، سلّط رئيس مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية العُمانية الضوء على بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تُظهر استقطاب ما يزيد على ٣٠ مليار ريال عُماني بنهاية الربع الأول من عام ٢٠٢٥، مع ارتفاع التدفقات الاستثمارية مقارنة بعام ٢٠٢٤، ما يعكس تحسّن الجاذبية الاستثمارية.

الالتزام بالقوانين

وقال الدكتور أحمد بن سعيد الجهوري الخبير القانوني والرئيس التنفيذي لشركة الدكتور أحمد بن سعيد الجهوري وشريكه للمحاماة والاستشارات القانونية إن تقييم مدى التزام الجهات الحكومية بالقوانين واللوائح لا يمكن أن يُعطى بصورة عامة لكل الجهات؛ لأن هذه الجهات تمثلها كوادر بشرية تتفاوت مستويات التزامها. وأوضح أن هناك موظفين ملتزمين بأحكام القوانين واللوائح التنظيمية، وهناك من قد يتساهل أو يقصر في تنفيذ المهام الموكلة إليه، ونتيجة لهذا التفاوت تم إنشاء منظومات رقابية للتعامل مع حالات التقصير؛ سواء كانت بحسن نية نتيجة الجهل أو ضعف الإلمام، أو بسوء نية بقصد الإضرار أو الاعتداء على المال العام. وأضاف أن التشريعات المتوفرة تشكل إطارًا ملزمًا للجميع دون استثناء، وأنه لا ينبغي تعميم الحكم على جميع الجهات الحكومية، بل يجب تقييم السلوكيات الفردية للملكفين بالعمل داخل تلك الجهات. وحول من يتحمل المسؤولية القانونية المباشرة عن التجاوزات، بيّن الجهوري أن المسؤولية تقع على من أُسندت إليه المهام الوظيفية أو الرقابية ذات الصلة بالتجاوز، فإذا ثبُت التقصير يُسأل الموظف التنفيذي عن أفعاله بصورة شخصية وفق نظرية المسؤولية الشخصية، وقد تمتد المسؤولية أيضًا إلى المشرف أو الرئيس الإداري عن سوء الإشراف أو التقصير في المتابعة. وأوضح أن أي ضرر مالي أو إداري ناتج عن الفعل قد تُطبق بشأنه العقوبات المنصوص عليها في القوانين؛ سواء كانت عقوبات إدارية مثل الإنذار أو الخصم أو لفت النظر، أو عقوبات جزائية مثل السجن أو الغرامة أو رد المال. وأكد الجهوري أن التشريعات العُمانية في أصلها كافية ورادعة ومتوافقة مع المعايير، إلا أن الإشكال غالبًا يكمن في تفعيلها وتطبيقها بصرامة على أرض الواقع. وعن وجود ثغرات أو نقاط ضعف في القوانين واللوائح، أوضح الجهوري أن غالبية التشريعات القانونية المتعلقة بحماية المال العام جاءت وافية ومتوازنة، ومن أبرزها قانون حماية المال العام وتجنب تضارب المصالح الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/١١٢)، الذي نظم التجاوزات وجرم الأفعال المخلة وقرر العقوبات المناسبة لها. وأضاف أن الرأي العام قد يظن بغياب التشريع، بينما السبب غالبًا يكون ضعف تطبيق القانون أو عدم تفعيل الرقابة بالشكل الصحيح، مشيرًا إلى أن كل واقعة تخضع لظروفها الخاصة فيما يتعلق بتقدير العقوبة الإدارية أو الجزائية، وأن التشريعات تتسم بالمرونة بحيث يمكن تطويرها وتعديلها وفق مستجدات الواقع واحتياجات المرحلة، مما يحقق مواءمة قانونية واستجابة فعالة.

وفيما يتعلق بالإجراءات القانونية لتعزيز حماية المال العام وضمان استرداد الأموال المتجاوز عليها، أكد الجهوري أن هناك العديد من الإجراءات الفعالة، مشيرًا إلى أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في الأجهزة الحكومية لتعزيز الشفافية والمساءلة، وتحديد مدد زمنية لمعالجة التجاوزات ومنع التراخي الإداري، وتعزيز الرقابة الرقمية للحد من الأخطاء البشرية، ورفع كفاءة الموارد البشرية في وحدات الحوكمة والرقابة، وتفعيل الإجراءات القضائية للإلزام بالرد واسترداد الأموال محل التجاوز، إلى جانب تطوير آليات التدقيق الداخلي في الجهات الحكومية. وأشار الجهوري إلى دور المواطنين والمؤسسات في دعم تطبيق القانون وتعزيز المساءلة والشفافية، موضحًا أن المجتمع يمكنه المساهمة في حماية المال العام من خلال الإبلاغ عن أي تجاوزات بعد التثبت من صحتها، واستشعار المسؤولية الوطنية؛ باعتبار المال العام ملكًا للجميع، إلى جانب دعم ثقافة الرقابة المجتمعية عبر التواصل مع الجهات المختصة، والتعاون في نشر الوعي القانوني للحد من المخالفات، وإرساء قيم النزاهة في الوسط الوظيفي والمهني، مؤكدًا أن هذا التعاون يعود بالنفع المباشر على تحسين الأداء الإداري والمالي ومنع تكرار المخالفات.

الأهلي الإسلامي
ahli islamic
معاملات مصرفية أكثر كفاءة مع تطبيق الأهلي الإسلامي الجديد
مدفوعات وتحويلات أكثر سهولة
معاملات مصرفية أسرع وأكثر أمانا
واجهة مستخدم جديدة
لوحة تحكم خاصة

وزارة المالية
Ministry of Finance
استثمر في مستقبل عمان
عائد ثابت وجذاب
بحجم 80 مليون ريال عماني مع خيار زيادة لا يتجاوز 20 مليون ريال عماني، بفائدة 4.1% سنويًا لمدة 5 سنوات
سندات التنمية الحكومية لسلطنة عُمان
نيابة عن حكومة سلطنة عُمان ممثلة بوزارة المالية، يعلن البنك المركزي العماني عن طرح الإصدار الـ77 من سندات التنمية الحكومية للاكتتاب العام، والذي سيتم إصداره في يوم الخميس الموافق 30 أكتوبر2025م. بسعر فائدة يبلغ 4.1% سنويًا لأجل 5 سنوات، ويستحق السداد في 30 أكتوبر 2030م. وسيتم عقد المزاد يوم الثلاثاء الموافق 28 أكتوبر 2025م. ويمكن للمستثمرين الاكتتاب في هذه السندات عبر طريق البنوك التجارية المرخصة بعد استكمال استمارة الاكتتاب.
ضمان رأس المال
تمثل سندات التنمية الحكومية المُراد مباشرًا وغير مشروط على حكومة سلطنة عُمان.
عوائد ثابتة
تستحق الفائدة اعتبارًا من تاريخ الإصدار، وستتم دفعها مرتين في السنة، وذلك في 30 مارس و 30 أكتوبر من كل عام حتى تاريخ الاستحقاق. وستتم دفع أول فائدة بتاريخ 30 أبريل 2026م، وستتوقف دفع الفائدة بعد انتهاء مدة السند واستحقاق قيمته.
السيولة
السندات مدرجة في بورصة مسقط وقابلة للتداول (بيعًا وشراءً) قبل تاريخ الاستحقاق وبالأسعار السائدة في السوق.
أداة ضمان للائتمان
يمكن استخدام السندات كضمان شامل للحصول على قروض من أي بنك تجاري مرخص.
لمن تتاح فرصة الاستثمار في سندات التنمية الحكومية؟
يتاح الاكتتاب في الإصدار الـ77 من سندات التنمية الحكومية لجميع فئات المستثمرين من داخل وخارج سلطنة عُمان من مختلف الجنسيات.
كيف يمكن شراء السندات ؟
يمكن للمستثمرين الحصول على نشرة الإصدار وطلبات الاكتتاب في السندات من البنوك التجارية المرخصة العاملة في سلطنة عُمان، ويمكن تقديم الطلبات المستوفاة من خلال أي بنك تجاري مرخص. ويتعين على الراغبين في الاكتتاب تدوين رقم المستثمر في طلبات الاكتتاب.
رقم الحساب البنكي
يجب أن يكون رقم الحساب البنكي المدون في طلب الاكتتاب هو نفسه المسجل لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع.
رقم المستثمر من شركة مسقط للمقاصة والإيداع
يمكن الحصول على رقم المستثمر من خلال زيارة الموقع الإلكتروني لشركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م www.mcd.com أو عن طريق تطبيق أسهم عُمان، وذلك قبل يوم واحد على الأقل من تقديم طلب الاكتتاب للبنك التجاري.
ولمزيد من الدعم يرجى التواصل على:
رقم الهاتف: 24822222 968+
البريد الإلكتروني: mcd.support@mcd.com
كما يمكنكم الاستعانة بخانة تواصل معنا على صفحة الموقع الإلكتروني للشركة.
فترة الاكتتاب وعقد المزاد الإصدار 77
يفتح: يوم الأربعاء، 22 أكتوبر 2025م
يغلق: يوم الاثنين، 27 أكتوبر 2025م
المزاد: يوم الثلاثاء، 28 أكتوبر 2025م
الحد الأدنى للاكتتاب 100 ريال عُماني
للاطلاع على نشرة الإصدار الـ(77) يرجى زيارة المواقع الإلكترونية التالية:
وزارة المالية | www.mof.gov.om
البنك المركزي العماني | www.cbo.gov.om
لمزيد من التفاصيل يرجى التواصل مع دائرة عمليات السوق بالبنك المركزي العماني أو أي بنك تجاري مرخص في سلطنة عُمان.
هاتف: 24822260 / 24822302 / 24823303 / 24822222 968+
بريد إلكتروني: mod@cbo.gov.om
ص. ب: 1161، الرمز البريدي 112، سلطنة عُمان

كابوس الفوائد البنكية يقض مضاجع المواطنين

مطالبات بتحقيق التوازن بين السياسات المصرفية والإنعاش الاقتصادي

ضرورة إلزام البنوك بخفض الفائدة لتجاوز حالة الانكماش وضعف القوة الشرائية

إبراهيم الشيباني

زاهر العبري

أماني الغافرية

جواهر السعيدية

سامح الشكيلي

عمر العبري

ميمونه المجرفية

الرؤية- ناصر العبري

يطالب عدد من المواطنين ورجال الأعمال وأصحاب المشاريع بضرورة مراجعة نسب الفوائد البنكية التي يرونها باتت حملًا ثقيلًا على كاهل المواطنين وعبئًا على الكثير من الشركات وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وأكدوا- في تصريحات لـ«الرؤية»- أن أسعار الفائدة البنكية المرتفعة على القروض تؤثر بشكل سلبي على المجتمع مع عدم قدرة البعض على الوفاء بسداد القروض في ظل الأوضاع الاقتصادية الانكماشية، كما تؤثر على القطاع الاقتصادي مع تعثُّر الشركات أو انسحابها من السوق.

وتقول ميمونة بنت عبدالله بن سليمان المجرفية، عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عُمان بالظاهرة ورئيسة لجنة صاحبات الأعمال، إن القروض بشكل عام تشكل عاملًا مساعدًا لنمو الاستثمار والنقد في الأسواق وزيادة القوة الشرائية، إلّا أن الفوائد البنكية المرتفعة يؤثر بشكل كبير على الأفراد والشركات؛ حيث تتركز قروض الأفراد على شراء سيارة أو بناء منزل، ولذلك تؤثر الفوائد البنكية المرتفعة سلبًا على قدرة الأفراد على السداد، وزيادة أعداد المتعثرين في السداد.

وأضافت أن تأثير الفوائد البنكية المرتفعة على الشركات يتمثل في بطء نمو الشركات التي تعتمد على القروض لتمويل مشاريعها بسبب دفع فوائد أكثر، مما يقلل من أرباحها بسبب التكلفة المرتفعة، وتقل رغبة الشركات في التوسع أو الاستثمار في مشاريع جديدة، إلى جانب تهالك المعدات بسبب عدم القدرة على صيانتها، إذ يؤدي هذا الأمر إلى خسائر مالية كبيرة مما يؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية للبلد، حيث إن الفوائد البنكية ترهق كاهل الفرد وكاهل الشركات مما ينتج عنه غلق الكثير من المشاريع بسبب قلة المبيعات بسبب عدم القدرة على السداد، مبينة: «من خلال عملي بالغرفة لاحظت الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد أغلقت مشاريعها بسبب المديونيات وعدم القدرة على سداد القروض البنكية رغم قيام الغرفة من خلال اللجان التوعوية بمحاولة الإبقاء على هذه المؤسسات قيد العمل، وقد بذلنا جهودا كبيرة لتوعية المجتمع والشركات بضرورة إعادة جدولة القروض بما يتناسب ودخل الفرد حتى لا تتعثر تلك المؤسسات، ولذلك نطالب البنك المركزي بحث البنوك التجارية على تخفيض نسبة الفائدة على القروض وعدم احتساب الفائدة المركبة على القرض وعلى الأقساط المؤجلة».

ويشير الكاتب محمد بن زاهر العبري إلى أن نسب الفوائد البنكية المرتفعة قد يتحول إلى وسيلة لاستنزاف الأفراد والشركات، موضحا: «المواطن الذي يسعى لبناء بيت أو إقامة مشروع صغير، يجد نفسه رهينة الأعباء البنكية، بينما تتراجع الشركات أمام موجة من التكاليف التي تُطفئ جذوة الاستثمار، ولذلك فإن الفائدة حين ترتفع بلا توازن فإنها تُصيب شريان الاقتصاد بالجمود، وتحوّل الإبداع إلى مغامرة غير محسوبة، ولذلك نريد سياسة مصرفية تراعي الواقع وتوازن بين الربح والمسؤولية.

ويرى أن وصول نسب بعض الفوائد البنكية إلى ٧٪ يثير القلق لما له من تأثير مباشر على الأفراد والشركات، خاصة في بيئة اقتصادية تسعى جاهدة لتعزيز النمو ودعم القطاع الخاص.

وفي السياق، يؤكد رجل الأعمال عمر بن حميد بن سالم العبري، أن الفائدة البنكية وإن كانت أداة تمويل مشروعة لتنظيم حركة الإقراض والادخار، إلا أن المغالاة في رفعها تُحدث أثرًا سلبيًا واضحًا على دورة الاقتصاد، فالأفراد يجدون أنفسهم أمام أعباء مالية مرهقة، تتآكل معها قدرتهم الشرائية، ويُثقل كاهلهم بالديون والالتزامات الشهرية المتزايدة، مضيفا: «أما الشركات، خصوصًا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فتواجه تحديًا كبيرًا في الحصول على التمويل اللازم لتوسيع أنشطتها أو تنفيذ مشروعات جديدة، مما يؤدي إلى تباطؤ في النشاط التجاري، وانكماش في حركة الاستثمار الداخلي».

ويتابع قائلا: «مثل هذه النسب المرتفعة من الفوائد تُضعف الثقة في بيئة التمويل، وتحدّ من إقبال المستثمرين، لأنها تجعل كلفة رأس المال مرتفعة مقارنة بالعائد المتوقع، كما أن انعكاسها الاجتماعي لا يقل خطورة، إذ يسهم في زيادة الضغط المعيشي، ويؤدي إلى تراجع قدرة الأفراد على الادخار أو الاستثمار في المستقبل، ولذلك من الضروري أن تكون هناك مراجعة دقيقة للسياسات التمويلية والمصرفية، تراعي فيها البنوك مبدأ التوازن بين مصالحها التجارية ومسؤوليتها الوطنية تجاه المجتمع والاقتصاد، كما إن التوجه نحو خفض الفوائد تدريجيًا، مع توفير حوافز تمويلية ميسّرة، سيعيد الحيوية إلى السوق، ويُشجّع المؤسسات على التوسع، ويمنح الأفراد ثقة أكبر في التعامل مع النظام المصرفي».

ويلفت العبري إلى أن التنمية المتوازنة لا يمكن أن تزدهر في بيئة مثقلة بالأعباء التمويلية، بل تحتاج إلى نظام مالي مرن يوازن بين استقرار البنوك وازدهار المجتمع.

ويذكر الإعلامي إبراهيم بن علي الشيباني أن الفوائد المرتفعة يزيد من تكلفة التمويل التشغيلي والاستثماري ويؤدي إلى تراجع في معدلات النمو والتوسع، وقد يدفع بعض المشاريع إلى تأجيل خططها أو الانسحاب من السوق مما ينعكس سلبًا على فرص العمل والتنمية الاقتصادية، كما أن استمرار الفوائد عند هذه المستويات العالية قد يُبطئ من وتيرة الاستثمار المحلي والأجنبي ويجعل السيولة تتجه نحو الإيداع البنكي بدلًا من المشاريع الإنتاجية، وهو ما يضعف الدورة الاقتصادية على المدى البعيد.

ويشدد الشيباني على ضرورة إيجاد حلالة من التوازن بين سياسات البنوك التجارية وأهداف الاستقرار الاقتصادي من خلال مراجعة دورية لأسعار الفائدة وربطها بواقع السوق وقدرة الأفراد والشركات على السداد بما يحقق العدالة ويحافظ على نمو الاقتصاد الوطني بشكل مستدام.

بدوره، يقول سامح بن سالم الشكيلي: «تكمن تداعيات الفوائد البنكية المرتفعة في تأثيراتها الإيجابية لدى المودعين، الذين سيحصلون على عائد أعلى من ودائعهم، والعامل الإيجابي هنا هو التشجيع على الادخار، وضبط معدلات التضخم، لكن المغالاة في رفعها تنعكس سلبًا على الأفراد والشركات، فالفرد المقترض هو كالغريق الذي ينتظر النجاة، حيث يصبح القسط البنكي لديه كبير، مما يقلل من قدرته على الادخار، ويصبح المقترض غير قادر على تحمل الأعباء وخصوصًا إذا ارتفعت الفائدة فجأة أو كان الربط بالقرض متغيرًا أو متنامي، فسيكون عبء الخدمات أعلى، وهو ما يؤدي إلى تراجع القدرة الشرائية ويؤخر قرارات الاستثمار والاستهلاك، ويؤثر بالتالي في حركة السوق المحلية في الحقيقة، وباتت الفوائد البنكية المرتفعة على الأفراد كالمشنقة البطيئة التي تخنق أصحابها رويدًا رويدًا، فلا يشعرون بوقعها إلّا حين تنعكس على تفاصيل حياتهم اليومية وسلوكهم الاجتماعي؛ إذ تتسلل آثارها إلى صميم الأسرة العُمانية فتربك إدارتها وتخل بتوازنها، فينعكس الخلل على المجتمع بأسره».

ويبيّن: «نتيجة لصعوبة توصل الفرد إلى بدائل تمويلية ميسرة، لتسيير شؤونه الاجتماعية من بناء منزل أو شراء سيارة أو مواصلة التعليم وغيرها من أهداف الاقتراض أو التمويل، يجد أن البنوك هي الطريق الأسرع للتمويل، وبالتالي ليس من المنطق أن تسعى البنوك إلى توازن بين أسعار النقد العالمية والفوائد المحلية دون أن تضع في اعتبارها حجم الضرر الاجتماعي الذي تخلفه سياساتها، والفوائد البنكية المرتفعة إلى مستويات تقترب من ٧ في المائة يؤثر على السوق العُماني إذ ترتفع تكلفة الاقتراض، فتتراجع السيولة وتضيق هوامش الأرباح، خصوصًا لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد على التمويل البنكي في إدارة عملياتها اليومية أو في التوسع الإنتاجي، كما يؤدي ارتفاع كلفة التمويل إلى إحجام بعض المستثمرين عن إطلاق مشاريع جديدة، أو تأجيل خطط النمو، وهو ما ينعكس مباشرة على معدلات التشغيل وحركة السوق، وفي المقابل تجد الشركات الكبرى ذات الملاءة المالية الأفضل فرصة أكبر للمناورة، إلا أن الأثر العام يظل متجسدًا في تباطؤ النشاط الاقتصادي وانكماش الاستثمارات، ما يستدعي سياسات توازن بين متطلبات الاستقرار المالي وديناميكية النمو الاقتصادي المستدام، ومن هنا تبرز أهمية تبني سياسات مصرفية مرنة تتيح تنويع أدوات التمويل وتشجيع الاستثمار في قطاعات القيمة المضافة، ومع تعزيز الابتكار المالي وتوسيع نطاق القروض التنموية مخفضة التكلفة، بما يبقي الدورة الاقتصادية نشطة ويحافظ على استقرار السوق وثقة المستثمرين».

ومن وجهة نظر أماني الغافرية صاحبة مشروع «سحايب»، فإن الفوائد البنكية المرتفعة له من انعكاسات مباشرة على حياة الأفراد ونشاط الشركات، فعندما ترتفع الفوائد تتغير موازين السوق وتظهر آثارها سريعًا في مستويات المعيشة وحركة الاستثمار، فعلى مستوى الأفراد فإن الفائدة المرتفعة تعني زيادة كلفة القروض الشخصية والعقارية والتجارية، فكل نقطة مئوية إضافية في سعر الفائدة تترجم إلى زيادة في القسط الشهري الذي يتحمله المقترض، ومع ارتفاع الأقساط تتقلص القدرة الشرائية للمواطن ويبدأ بتقليص نفقاته لتغطية التزاماته البنكية، مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق العام في السوق، وهذا الانخفاض ينعكس بدوره على الطلب على السلع والخدمات، فتتباطأ حركة السوق ويضعف النشاط التجاري بشكل عام، أما بالنسبة للشركات، فإن الفوائد البنكية المرتفعة تزيد من كلفة التمويل ويحد من خطط التوسع والاستثمار، خصوصًا تلك التي تعتمد على القروض في تشغيل مشاريعها أو تمويل توسعاتها، ومع زيادة كلفة الديون القائمة، تتآكل الأرباح وتنكمش هوامش الربح التشغيلية، كما أن تراجع إنفاق الأفراد يؤدي إلى انخفاض المبيعات، الأمر الذي يضطر معه بعض أصحاب الأعمال إلى تقليص العمالة أو خفض الإنتاج لتقليل الخسائر».

وتضيف: «استمرار الفوائد المرتفعة لفترات طويلة يضع الاقتصاد أمام تحديات حقيقية، فقد يؤدي ذلك إلى ركود اقتصادي يصعب تجاوزه بسهولة، فالأفراد يحدّون من إنفاقهم، والشركات تتردد في الاستثمار، والنتيجة تباطؤ في النمو العام، ولذلك فإن التوازن في السياسات النقدية أمر ضروري لتجنب هذه الآثار، وضمان بيئة اقتصادية مستقرة تحفّز على الإنتاج والإنفاق في آن واحد، ونناشد البنك المركزي بالتدخل لخفض الفوائد لكي تستمر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة».

وفي السياق، تحكي رائدة الأعمال جواهر بنت سيف بن عامر السعيدية، صاحبة مشروع «مشغل خياطة»، قصتها مع القروض قائلة: «تعرض مشروعي لتأثيرات كبيرة نتيجة تأخر صرف دفعات القرض المقدم من برنامج (جاهزية) لقد حصلت على القرض، إلا أنه لم يكن كافيًا لتغطية التكاليف الفعلية لتشغيل المشروع، وقد أدى التأخير في صرف الدفعات إلى تراكم المديونيات، بما فيها الإيجارات، والفواتير، ومستحقات الموردين، إضافة إلى خسائر مالية كبيرة لحقت بعدة فروع وإغلاقها، كما تسبب عدم الالتزام بخطة صرف الدفعات في استهلاك فترة السماح المحددة للقرض، دون أن أتمكن من تشغيل المشروع بالشكل المطلوب، وواجه المشروع عدة تحديات أخرى، أبرزها: ارتفاع مصاريف التشغيل (رواتب، إيجارات، خدمات الكهرباء والماء)، وانخفاض القوة الشرائية وعدم القدرة على تغطية التكاليف التشغيلية، و تكاليف صيانة المعدات، وزيادة أسعار المواد الخام، مما أثر على التسعير وقبول الزبائن، إلى جانب انقطاعات في الكهرباء ونقص حاد في الأيدي العاملة، ونظرًا لما سبق، لم أتمكن من إطلاق المشروع رسميًا بالشكل المخطط له، وأصبح من الصعب الاستمرار دون حلول عاجلة، ناهيكم عن الفوائد المترتبة من قبل البنك والأضرار التي لحقت بي وعدم مراعاة البنك للعميل، بالعكس قاموا بتقديم شكوى ضدي عدت مرات بسبب تأخر بعض الدفعات والذي كان سببه الرئيسي هو البنك لعدم صرف المبالغ بوقت أسرع، لقد استغرق الأمر عاما لتجهيز المتطلبات ودراسة الأوراق، استغرق الأمر عاما فزادت الفوائد والخسائر».

المجرفية: الفوائد البنكية المرتفعة تؤثر سلبًا على الاقتصاد والمجتمع

العبري: نريد سياسة مصرفية تراعي الواقع وتوازن بين الربح والمسؤولية

عمر بن حميد: التوجه نحو خفض الفوائد تدريجيًا يُعيد الحيوية إلى السوق ويشجع المؤسسات على التوسع

الشيباني: بعض الشركات قد تنسحب من السوق بسبب الفوائد المرتفعة

الشكيلي: يجب تنويع أدوات التمويل وتشجيع الاستثمار في قطاعات القيمة المحلية المضافة

الغافرية: استمرار الفوائد المرتفعة لفترات طويلة يضع الاقتصاد أمام تحديات حقيقية

السعيدية تروي قصة تعثّر مشروعها بسبب القروض الباهظة وتراكم المديونيات

«جهاز الرقابة» يؤكد أهمية توحيد جهود مكافحة الفساد

عُمان تستعرض في اجتماع خليجي جهود تعزيز قيم الأمانة والمساءلة وترسيخ ثقافة العمل النزيه

مسقط- الرؤية

ترأس معالي الشيخ غصن بن هلال العلوي، رئيس جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة، وفد سلطنة عمان المشارك في الاجتماع الحادي عشر للجنة الوزارية المعنية بمكافحة الفساد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والذي عُقد في دولة الكويت.

وألقى معالي الشيخ غصن بن هلال العلوي خلال الاجتماع كلمةً عبّر فيها عن شكره وتقديره لدولة الكويت على استضافتها للاجتماع وحسن تنظيمه، مشيدًا بالجهود الخليجية المشتركة في تعزيز التعاون وتوحيد الجهود في مجالات حماية النزاهة ومكافحة الفساد، بما يعزز الثقة في مؤسسات الدولة ويدعم التنمية المستدامة في دول المجلس. وثمّن معاليه الجُهود المبذولة من الأمانة العامةِ للمجلس في الإعدادِ والتحضير لهذا الاجتماع لضمان تَحقيقِ الغاياتِ المشتركة وترسيخ مبدأ التعاون وتكاملية الأدوار بين المُشاركين.

كما أشار معاليه إلى أهمية استمرار التعاون الخليجي وتبادل الخبرات والتجارب الناجحة في هذا المجال، بما يحقق تطلعات دول المجلس نحو بيئة عمل نزيهة وشفافة تعزز ثقة المواطن والمستثمر في مؤسسات الدولة، مضيفاً كبيرًا بتعزيز قيم الأمانة والمساءلة، وترسيخ ثقافة العمل النزيه في مختلف القطاعات، وذلك في ظل التوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- الداعية إلى ترسيخ مبادئ العدالة وسيادة القانون وحماية المال العام.

واختتم معالي الشيخ كلمته بالتأكيد على حرص جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة في سلطنة عُمان على دعم ومتابعة كافة المشاريع والقرارات والتوصيات المشتركة التي سيتمُ اعتمادُهَا في الاجتماعِ وهي قراراتٌ ستدعمُ مسيرةَ العملِ المشترك، وتجسّدُ رؤيةَ قادة دول مجلس التعاون -أيَّدهُم اللهُ- الرامية إلى تعميق أواصر التعاون والإسهام الفاعل في دفع عجلة التكامل الخليجيّ في شتّى المجالات.

وخلال الاجتماع، جرى استعراض ومناقشة عددٍ من الموضوعات الرئيسة، أن تعزيز النزاهة والشفافية يشكلان ركيزةً أساسية في بناء الدول الحديثة وتحقيق التنمية المستدامة.

وأشار إلى أن سلطنة عمان تولي اهتمامًا من أبرزها مشروعات الأدلة الخليجية المشتركة، ودليل مسؤولية الشخصية الاعتبارية عن جرائم الفساد، ودليل التحقيق المالي الموازي في قضايا الفساد، والدليل الاسترشادية لإجراءات وتدابير تحديد هوية المستفيد الحقيقي في دول مجلس التعاون.

واختتم أصحاب المعالي والسعادة الاجتماع بمناقشة توصيات الفعالية السنوية لعام ٢٠٢٥، واختيار موضوعات الفعاليات السنوية لعام ٢٠٢٦، إلى جانب تحديد موضوع مسابقة دول المجلس للبحوث والدراسات في مجالات حماية النزاهة ومكافحة الفساد، ومناقشة الفعالية الخليجية المشتركة على هامش المؤتمر الحادي عشر للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فضلًا عن جائزة التميز للموظف المثالي في الأجهزة المعنية بحماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول المجلس.

«مؤتمر عُمان الوقفي» يناقش دور الوقف في التنويع الاقتصادي.. 9 ديسمبر

مسقط- الرؤية

تنظم مؤسسة بوشر الوقفية وبالشراكة مع وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مؤتمر عُمان الوقفي ٢٠٢٥، خلال الفترة من ٩ إلى ١٠ ديسمبر المقبل في مركز عُمان للمؤتمرات والمعارض، تحت شعار «الوقف وتعزيز التنويع الاقتصادي»، للتركيز على دور الأوقاف في دعم ريادة الأعمال والمشاريع الناشئة.

ويأتي تخصيص هذا المحور في خطوة تُعد الأولى من نوعها على مستوى المؤتمرات الوقفية في المنطقة، ليؤكد أهمية توجيه موارد الأوقاف نحو تمويل الابتكار والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها أحد المحركات الحيوية للتنمية الاقتصادية وتحقيق الاستدامة المالية.

ويهدف المؤتمر من خلال هذا المحور إلى تحويل الأوقاف إلى مصدر تمويل مستدام يدعم منظومة ريادة الأعمال، عبر تمويل المشاريع الناشئة وبناء شراكات فعّالة مع الحاضنات والمسرّعات الخليجية والعربية، إلى جانب إطلاق مبادرات رأس المال الوقفي الجريء (Waqf Venture Capital) كآلية تمويل مرنة تعزز فرص نمو المشروعات المبتكرة.

كما يسعى المؤتمر إلى إبراز الدور الجديد للأوقاف كشريك تنموي واستثماري يسهم في تحقيق أهداف رؤية «عُمان ٢٠٤٠» والرؤى الوطنية لدول مجلس التعاون الخليجي، من خلال خلق فرص عمل مستدامة وتحفيز القطاعات الإنتاجية الواعدة مثل الزراعة والسياحة والطاقة المتجددة والتقنيات الحديثة.

ويشارك في المؤتمر نخبة من القادة الاقتصاديين والخبراء والمستثمرين من سلطنة عُمان ودول مجلس التعاون الخليجي والعالم الإسلامي، ممن يمتلكون خبرات رائدة في تطوير الأدوات الاستثمارية الوقفية وتمكين المؤسسات الوقفية من مواكبة التحولات الاقتصادية الحديثة.

كما يتضمّن المؤتمر محاور أخرى تسلّط الضوء على الابتكار في الاستثمارات الوقفية، والنماذج المالية الوقفية المبتكرة في الاقتصاد الإسلامي، والوقف كأداة استراتيجية لدعم سياسات التنويع الاقتصادي، في إطار تكامل يسعى إلى ربط القطاع الوقفي بالاقتصاد الوطني وتعزيز أثره في التنمية.

ويُقام على هامش المؤتمر عدد من الجلسات الحوارية التفاعلية التي تجمع رواد الأعمال بالمؤسسات الوقفية والمستثمرين، بهدف بناء منظومة تمويلية متكاملة تعزّز الابتكار والاستدامة. ويُعدّ مؤتمر عُمان الوقفي منصة وطنية وإقليمية للحوار والتكامل بين القطاعات الوقفية والاقتصادية، بما يتماشى مع أولويات الرؤى الوطنية والبرامج الاقتصادية الحكومية.

تعاون بين «جامعة التقنية» و«حماية المستهلك» لتعزيز التكامل بين المؤسسات

مسقط- الرؤية

وقّع سعادة الدكتور سعيد بن حمد بن سعيد الربيعي، رئيس جامعة التقنية والعلوم التطبيقية، وسعادة الدكتور سليم بن علي بن سليم الحكماني، رئيس هيئة حماية المستهلك، برنامج تعاون مشترك يهدف إلى تبادل الخبرات والمعرفة، ودعم المجالات التعليمية والتدريبية والتوعية والبحثية بين الجانبين، بما يسهم في خدمة الأهداف المشتركة وتعزيز التكامل المؤسسي، وذلك في إطار تعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية في سلطنة عُمان.

وينطلق هذا التعاون من إيمان الطرفين بأهمية إقامة شراكات فاعلة بين مؤسسات الدولة لتطوير الكفاءات الوطنية وتوحيد الجهود في مجالات التعليم والتدريب والتوعية. ويتيح البرنامج للطلبة الاستفادة من خبرات موظفي الهيئة في مجالات حماية المستهلك من خلال برامج تدريبية وتطبيقية داخل مقر الهيئة والمديريات التابعة لها، إضافة إلى مشاركة الجامعة في الفعاليات والمعارض التي تنظمها الهيئة، مثل معرض السلع المقلدة، إلى جانب التبادل المعرفي والثقافي في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك. كما يشمل التعاون استفادة الهيئة من الخبرات الأكاديمية في جامعة التقنية والعلوم التطبيقية عبر تنظيم ورش وبرامج تعليمية وتدريبية في التخصصات ذات العلاقة، والاستفادة من مراكز البحث العلمي بالجامعة لتنفيذ المشاريع البحثية المشتركة، ومن مصادر المعلومات المتاحة بالجامعة كمكتباتها الإلكترونية ومواقعها التعليمية.

ويُجسّد هذا البرنامج توجه جامعة التقنية والعلوم التطبيقية في تعزيز الشراكات مع مؤسسات القطاع الحكومي، وتوظيف إمكاناتها البحثية والعلمية لخدمة القضايا الوطنية ذات الأولوية، بما يعزز دورها كمؤسسة رائدة في التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار في سلطنة عمان، كما يعكس هذا التعاون حرص الجامعة على تحقيق رؤيتها في بناء كوادر وطنية مؤهلة تمتلك المهارات العلمية والعملية التي تلبي احتياجات سوق العمل وتسهم في دعم جهود التنمية المستدامة.

«جمعية الصحفيين» تشارك في دورة تدريبية بتونس

مسقط- الرؤية

شارك وفد من جمعية الصحفيين العُمانيين في دورة تدريبية متخصصة في الصحافة الرقمية وصحافة الموبايل بالجمهورية التونسية، بهدف تطوير مهارات الصحفيين الشباب في مجالات الإعلام الحديث وتعزيز التبادل المهني بين البلدين، إذ تأتي هذه الزيارة بالتزامن مع يوم الشباب العماني، والذي يسلط الضوء على الوطنية الرامية لترسيخ دور الشباب في بناء المستقبل وتحقيق مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، عبر برامج ومبادرات نوعية في مجالات التعليم وريادة الأعمال والإعلام الرقمي.

البيانات المالية المرحلية المختصرة لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥

تقرير مجلس الإدارة

الأفاضل/ المساهمين،

بالنيابة عن مجلس إدارة شركة مسقط لتحلية المياه ش.م.ع.ع "الشركة"، يسرني أن أقدم تقرير مجلس الإدارة مرفقاً بالبيانات المالية غير المدققة للشركة عن فترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥.

الصحة والسلامة والبيئة

لقد كان أداء الشركة في مجال الصحة والسلامة والبيئة حتى الآن مرضيًا، ولم تقع أي حوادث مضيعة للوقت، حيث أكملت الجهة المشغلة وهي شركة مدينة مسقط للتحلية والصيانة ش.م.م ٣,٥٠٢ يومًا دون أي حوادث مضيعة للوقت منذ بدء العمليات التجارية للمحطة في ١٩ فبراير ٢٠١٦. كما أنه لم تكن هناك أي حوادث بيئية خلال نفس الفترة.

العمليات

حققت الشركة خلال التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥ نسبة توافر عالية بلغت ٩٨,٠٨٪، مقارنة بـ ٩٧,٧٥٪ خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٢٤. وبلغت كمية المياه المرسلة خلال التسعة أشهر من عام ٢٠٢٥ ما مجموعه ٤٥,٤٤٢,٩٦٦ م٣ وهو انخفاض بنسبة ٧,٢٦٪ مقارنة بـ ٤٩,٠٠,٣٣٢ م٣ خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٢٤. وبلغ إجمالي معدل الانقطاع القسري للفترة المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥ ما نسبته ٠,٥٨٪ (٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤: ٠,٠٨٪).

النتائج المالية

بلغت إيرادات الشركة لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥ ما قدره ١٣,٥٠٤ مليون ريال عماني. في حين بلغت تكلفة التشغيل المباشرة ٨,٧٧٥ مليون ريال عماني. وبناءً على ذلك، بلغ إجمالي الربح للفترة ٤,٧٢٩ مليون ريال عماني، وهو أقل بنسبة ١,٤٪ مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي.

بلغت المصروفات العمومية والإدارية لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥ ما قدره ٠,٧٠٥ مليون ريال عماني. وهو أقل بنسبة ١,٤٪ مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي. وبلغت تكاليف التمويل لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥ ما قدره ١,٨٢٥ مليون ريال عماني. وهو أقل بنسبة ٨,٣٪ من تكاليف التمويل المتكبدة للفترة المماثلة من العام الماضي.

سجلت الشركة ربحاً قبل الضريبة بلغ ٢,٢٠١ مليون ريال عماني. وهو أعلى بنسبة ٤,٠٪ من الربح قبل الضريبة للفترة المماثلة من العام الماضي. وبشكل عام، حققت الشركة ربحاً بعد الضريبة بلغ ١,٨٥٦ مليون ريال عماني للفترة. مقارنة بربح بعد الضريبة قدره ١,٧٨١ مليون ريال عماني للفترة المماثلة من عام ٢٠٢٤.

في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥، بلغ سعر سهم شركة مسقط لتحلية المياه ٨٠ بيسة (٢٩ سبتمبر ٢٠٢٤: ٧١ بيسة).

خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي المنعقد في ٢٣ مارس ٢٠٢٥ قرر مساهمو الشركة تفويض مجلس الإدارة لتحديد وتوزيع أرباح نقدية في شهري مايو ونوفمبر ٢٠٢٥، من الأرباح المحتجزة للشركة كما هو مبين في البيانات المالية المدققة للشركة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، شريطة ألا يتجاوز المبلغ الإجمالي للتوزيعات ٥,١٤٣ بيسة للسهم الواحد (أي إجمالي حوالي ٨٠٠,٠٠٠ ريال عماني)، للمساهمين المسجلين في سجل مساهمي الشركة لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م في التواريخ التي يحددها مجلس الإدارة.

بناءً على الصلاحيات الممنوحة من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي المذكورة أعلاه، قرر مجلس الإدارة في اجتماعه الذي عقد في ٢٣ أبريل ٢٠٢٥، توزيع أرباح نقدية بقيمة ٢,٥٧٢ بيسة للسهم الواحد من الأرباح المحتجزة للشركة كما هو مبين في البيانات المالية المدققة للشركة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ للمساهمين المسجلين في سجل الشركة لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م في ١٥ مايو ٢٠٢٥. وبلغ هذا المبلغ حوالي ٤٠٠,٠٠٠ ريال عماني. وتم دفع الأرباح في مايو ٢٠٢٥.

علاوة على ذلك، يقترح مجلس الإدارة في اجتماعه الذي سيعقد في ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٥، اتخاذ قرار بتوزيع أرباح نقدية بقيمة ٢,٥٧١ بيسة للسهم الواحد من الأرباح المحتجزة للشركة كما هو مبين في البيانات المالية المدققة للشركة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، عملاً بالتفويض الممنوح من قبل المساهمين في الجمعية العمومية المذكورة أعلاه، للمساهمين المسجلين في سجل الشركة في ١٧ نوفمبر ٢٠٢٥، حيث يبلغ إجمالي المبلغ حوالي ٤٠٠,٠٠٠ ريال عماني وسيتم دفعه في نوفمبر ٢٠٢٥.

حوكمة الشركات

يؤمن مجلس الإدارة وإدارة الشركة بأهمية نظام الرقابة الداخلية. تمتلك الشركة نظاماً شاملاً للضوابط الداخلية. وقد قامت الشركة بشكل دوري بإجراء مراجعة شاملة لسياساتها وإجراءاتها الداخلية الرئيسية لضمان امتثالها.

وافقت لجنة التدقيق خطة التدقيق الداخلي لعام ٢٠٢٥ والتي يجري تنفيذها على مدار العام.

خلال هذا الربع، استقال عضوان غير مستقلين من مجلس الإدارة، وهما الفاضل/ تامر جانكاردش والفاضل / أنور ساهرين بن عبد العجيب الأسباب شخصية.

- كان الفاضل / تامر جانكاردش نائب رئيس البنية التحتية الاجتماعية في شركة "سوميت إم إي أيه باور إف زد إي"، وهي شركة فرعية مملوكة بالكامل لشركة سوميتومو. وكان الفاضل / تامر هو رئيس مجلس إدارة شركة مسقط لتحلية المياه.
- كان الفاضل / أنور ساهرين بن عبد العجيب العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للمجموعة لشركة مالاكوف كوربوريشن برهاد وكان الفاضل / أنور هو نائب رئيس مجلس إدارة شركة مسقط لتحلية المياه.

لحل محل المستقيلين، عيّن مجلس الإدارة، بصفة مؤقتة حتى انعقاد الجمعية العامة العادية التالية، العضوين التاليين ليحلا محل العضوين المستقيلين:

- الفاضل / بالوينـدر سينغ بانيسار هو الرئيس التنفيذي لشركة "سوميت إم إي أيه باور إف زد إي"، وهي شركة فرعية مملوكة بالكامل لشركة سوميتومو. وقد تم تعيين الفاضل / بالوينـدر رئيساً لمجلس إدارة شركة مسقط لتحلية المياه.
- الفاضل / ساهرونيزام بن سامسودين هو الرئيس التنفيذي للمجموعة لشركة مالاكوف كوربوريشن برهاد وقد تم تعيين الفاضل / ساهرونيزام نائباً لرئيس مجلس إدارة شركة مسقط لتحلية المياه.

أمن المعلومات

طورت الشركة سياسة وإجراءات لتكنولوجيا المعلومات والأمن وفقًا لتعميم رقم هـ/١/٢٠٢٢ الصادر عن هيئة الخدمات المالية (هيئة سوق المال سابقاً) بشأن إرشادات أمن المعلومات للشركات المساهمة العامة المدرجة. تم تنفيذ بعض التحسينات على أنظمة وضوابط تكنولوجيا المعلومات في الشركة، بينما يجري تنفيذ بعض مشاريع التحسين طويلة الأجل.

خلال الربع الثالث من السنة المالية، أجرى مستشارون معتمدون من قبل السلطات المختصة في سلطنة عمان تقييمات للسياسة والإجراءات والبنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات لضمان أن تدابير أمن المعلومات في الشركة قوية، ومتوافقة مع اللوائح، وتحمي بفعالية من التهديدات ونقاط الضعف المحتملة. ستقوم وحدة التدقيق الداخلي بمراجعة تنفيذ المشاريع التحسينية تحت إشراف لجنة التدقيق.

النظرة المستقبلية

لقد اتخذت الشركة وستستمر في اتخاذ جميع التدابير المعقولة والحكيمة لضمان معايير الصحة والسلامة والامتثال البيئي، وللحفاظ على الموثوقية والتوافر وتحسينهما في المستقبل.

شركة مدينة مسقط للتحلية ش.م.ع.ع

شكر وتقدير

بالنيابة عن مجلس الإدارة، أود أن أتقدم ببالغ التقدير والامتنان لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق بن تيمور آل سعيد وحكومته على دعمهم المستمر وتشجيعهم للقطاع الخاص من خلال خلق بيئة تسمح للشركة بالمشاركة الفعالة في نمو اقتصاد السلطنة والمساهمة في بناء وطن قوي.

مع بداية فترتي كرئيس للمجلس، فإنني ملتزم تماماً بقيادة مجلس إدارة الشركة لخدمة المصالح طويلة الأجل لمساهمينا وموظفينا والمجتمعات التي نعمل فيها. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص تقديري لسلفي، الفاضل/ تامر جانكاردش، لقيادته المتميزة ومساهماته القيمة في تقدم الشركة. لقد وفرت فترة عمله أساساً قوياً نواصل البناء عليه.

أخيراً، يود مجلس الإدارة أن ينقل تقديره العميق لمساهمينا وشركائنا التجاريين والإدارة والموظفين لثقتهم والتزامهم وتفانيهم المستمر معاً، نتطلع إلى مستقبل من النمو المستدام والنجاح المتواصل.

بالويندر سينغ بانيسار
رئيس مجلس الإدارة

بيان مرحلي موجز غير مدقق للمركز المالي كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥

	غير مدققة ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥	مدققة ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
	ر.ع بالآلاف	ر.ع بالآلاف
الأصول		
أصول ثابتة		
الممتلكات والآلات والمعدات	٧٥,٧٧٠	٧٧,٦٥٤
الأصول المستأجرة (أصول حق الاستخدام)	٢١٥	٢٢٢
الجزء غير المتداول من القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة	٩٨٠	١,٨٩٢
إجمالي الأصول الثابتة	٧٦,٩٦٥	٧٩,٧٦٨
الأصول المتداولة		
ذمم تجارية مدينة وغيرها	١,٧٦١	١,٥٦٨
النقد وما يعادله	٣,٠٨١	٢,٢٨٦
الجزء الحالي من القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة	١.٤	١٨٩
إجمالي الأصول المتداولة	٤,٩٤٦	٤,٠٤٣
إجمالي الأصول	٨١,٩١١	٨٣,٨١١
رأس المال والالتزامات		
رأس المال		
أسهم رأس المال	١٥,٠٠٠	١٥,٠٠٠
الاحتياطي القانوني	٣,١٠٦	٢,٩٢٠
أرباح محتجزة	٥,٧٠١	٤,٤٣١
	٢٤,٣٦٢	٢٢,٩٠٦
احتياطي التحوط	٩٢٢	١,٧٦٩
صافي الأسهم	٢٥,٢٨٤	٢٤,٦٧٥
الالتزامات غير المتداولة		
الجزء غير المتداول من القروض لأجل	٣٥,٩٧٠	٣٨,٧٩٦
أحكام التزامات وقف التشغيل	٧٥٩	٧٢٤
الضريبة المؤجلة	٦,٣٦٩	٦,١٧٣
التزامات الإيجار – الجزء غير المتداول	٢٣٨	٢٤١
قروض المساهمين المؤقتة	٥,٩٠١	٥,٨٧٠
قروض المساهمين الاحتياطية	٧٥٤	٧٥٤
مكافآت نهاية الخدمة	٣٤	٥٢
إجمالي الالتزامات غير المتداولة	٥٠,٠٢٥	٥٢,٦١٠
الالتزامات المتداولة		
الجزء المتداول من القروض لأجل	٣,٨٢٦	٣,٨٤١
التزامات الإيجار – الجزء المتداول	٤	٤
قروض المساهمين المؤقتة	٦٠٠	٦٠٠
ذمم تجارية مدينة وغيرها	٢,١٧٢	٢,٠٨١
إجمالي الالتزامات المتداولة	٦,٦٠٢	٦,٥٢٦
إجمالي الالتزامات	٥٦,٦٢٧	٥٩,١٣٦
إجمالي رأس المال والالتزامات	٨١,٩١١	٨٣,٨١١
صافي الأصول للسهم الواحد (ر.ع)	٠,١٦٣	٠,١٥٩

بيان مرحلي موجز غير مدقق للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥

	غير مدققة ٢٠٢٥	غير مدققة ٢٠٢٤
	ر.ع بالآلاف	ر.ع بالآلاف
إيرادات التشغيل	١٣,٥٠٤	١٤,٠٧٧
تكلفة التشغيل	(٨,٧٧٥)	(٩,٢٧٩)
إجمالي الربح	٤,٧٢٩	٤,٧٩٨
دخل إضافي	٢	٢٥
المصاريف الإدارية والعامة	(٧٠٥)	(٧١٥)
تكاليف التمويل (الصافي)	(١,٨٢٥)	(١,٩٩١)
الربح لفترة ما قبل الضريبة	٢,٢٠١	٢,١١٧
ضريبة الدخل	(٣٤٥)	(٣٣٦)
الربح للفترة	١,٨٥٦	١,٧٨١
الدخل / (الخسارة) الشاملة الأخرى للفترة – البنود التي يمكن إعادة تصنيفها لاحقا إلى الربح أو الخسارة		
التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة	(٩٩٧)	(٦٩١)
الضريبة المؤجلة على التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة	١٥٠	١٠٤
الدخل / (الخسارة) الشامل الآخر للفترة بالصافي بعد ضريبة الدخل	(٨٤٧)	(٥٨٧)
إجمالي الدخل / (الخسارة) الشامل للفترة	١,٠٠٩	١,١٩٤
عوائد السهم – الأساسية والمخففة	٠,١٢	٠,١١

OHI LB C.R No. 1163374

ملاحظة: سيتم إرسال الحسابات كاملة بالبريد الإلكتروني إلى أي مساهم يطلبها بالعربية أو الإنجليزية
عن طريق عنوان الشركة ص.ب: ١٩٣٥، الرمز البريدي: ١١٤، مسقط، سلطنة عمان أو الذهاب إلى موقعنا على الانترنت www.mcdcoman.com

400 خبير عُماني ودولي يثرون النقاشات

غدًا انطلاق منتدى الدقم الاقتصادي.. والسياحة والتصنيع الأخضر والمدن الذكية محاور رئيسية

مسقط- العُمانية

تنطلق غدًا الاثنين بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم أعمال منتدى الدقم الاقتصادي ٢٠٢٥ «الدّقم تقود التغيير» وتستمر يومين، تحت رعاية معالي سُلطان بن سالم الحبسي وزير المالية.

وأكد سعادةُ المهندس أحمد بن حسن الذيب نائبُ رئيس الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة رئيس اللجنة الاشرافية على منتدى الدّقم الاقتصادي، أن المنتدى يعدُّ منصة يلتقي فيها الخبراء والمختصون والمستثمرون مع صنّاع القرار لجذب المزيد من المشروعات الكبيرة متعددة الجنسيات خاصة في مجالات السياحة والتطوير الحضري وتعزيز استخدامات الذكاء الاصطناعي في القطاعات الاستثمارية الرئيسة بما في ذلك التصنيع الذكي والمستدام والتمويل الأخضر. وقال سعادتُه- في تصريح لوكالة الأنباء العُمانية- إن المنتدى سيشهد في نسخته الثانية مشاركة واسعة من داخل سلطنة عُمان وخارجها، حيث يشارك فيه أكثر من ٤٠٠ مشارك، و٥٤ متحدثًا ومدير جلسة، من بينهم ٢٣ خبيرًا دوليًا و١٩ خبيرًا عُمانيًا يمثلون أكثر من ٥٠ جنسية.

وأشار سعادتُه إلى أن المنتدى سيتضمن ثلاثة محاور رئيسة أولها سيكون بعنوان «السياحة المتكاملة وتطوير أنماط الحياة» ويستعرض الفرص المتاحة لتطوير المنطقة سياحيًا وتقديم منتجات جاذبة تعزّز نمط الحياة، أما المحور الثاني فسيكون بعنوان «التصنيع الأخضر والصناعات المتجددة» إذ يشهد قطاع الصناعات الخضراء المعتمد على الطاقة المتجددة استثمارات كبرى قيد الدراسة وأخرى قيد التنفيذ، فيما يركز المحور الثالث بعنوان «المدن الذكية المدعومة بالذكاء الاصطناعي والابتكار الرقمي» على بحث دور التكنولوجيا والبيانات في تصميم مدن ذكية ومرنة للمستقبل.

وسيتضمن اليوم الأول ٤ جلسات، الأولى بعنوان «فرص غير محدودة»؛ حيث ستناقش الجلسة الافتتاحية أهمية الإنجازات الاقتصادية لسلطنة عُمان خلال الفترة الأخيرة في تعزيز الميزة التنافسية. إذ تُعد رؤية «عُمان ٢٠٤٠» مُحفِّزًا رئيسًا للاستثمار في الطاقة المتجددة والسياحة والتصنيع واللوجستيات، وأيضًا في قطاعات مثل الثروة السمكية وشبكات البيانات وتطوير الكفاءات الوطنية.

وستركز الجلسة الثانية «تجربة الدقم» على بناء مفهوم جديد للسياحة الفاخرة والمغامرة والميزة النسبية والتنافسية للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، في حين ستتناول الجلسة الثالثة «بناء نموذج سياحي متجدد» كيف يمكن للدقم أن تتصدر الريادة من خلال تطبيق نماذج أعمال مبتكرة وأُطر استثمارية تعزز البيئات الطبيعية وتحقق في الوقت ذاته قيمة اقتصادية مستدامة.

وستدور الجلسة الرابعة حول موضوع «المخطط الأخضر» وستتناول تسخير الذكاء الاصطناعي، والطاقة المتجددة، والهيدروجين الأخضر لدعم ثورة صناعية مستدامة. وستدور جلسات اليوم الثاني لمنتدى الدقم الاقتصادي حول موضوع فنّ المرونة الصناعية والتفكير المستقبلي في تشكيل البنية الأساسية للدقم والحدود الذكية وجاذبية المواهب للعيش، والعمل، والترفيه وتمكين المجتمعات من خلال تطوير السياحة.

سلطان بن سالم الحبسي

أحمد بن حسن الذيب

غدًا.. صدور التقرير الرابع عن تنفيذ رؤية «عُمان 2040»

مسقط- العُمانية

تصدر وحدة متابعة تنفيذ رؤية «عُمان ٢٠٤٠» التقرير الدوري الرابع للرؤية للعام ٢٠٢٤-٢٠٢٥ يوم الاثنين المقبل، والذي يقدّم قراءة تحليلية لمستوى التقدّم في تحقيق مستهدفات الرؤية، استنادًا إلى الجهود المبذولة في مختلف القطاعات ومستويات الإنجاز في الأولويات الوطنية.

ويأتي هذا التقرير استمرارًا لجهود الوحدة في متابعة تنفيذ مستهدفات الرؤية، مسلطًا الضوء على ما تحقق ضمن الـ١٢ أولوية وطنية المنبثقة من محاور الرؤية الأربعة: الإنسان والمجتمع، والاقتصاد والتنمية، والبيئة المستدامة، والحوكمة والأداء المؤسسي.

ويركّز التقرير على تحليل المؤشرات الفاعلة في الرؤية، إلى جانب استعراض أبرز الجهود الوطنية والمبادرات الداعمة لمسار تنفيذ الرؤية. ويعكس التقرير الرابع التقدّم المتحقق في عدد من المجالات المرتبطة ارتباطًا وثيقًا برؤية «عُمان ٢٠٤٠» مثل التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، إلى جانب جهود التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية، وتمكين القطاع الخاص، وتعزيز منظومة الحوكمة والتحول الرقمي. كما يتناول التقرير أبرز الجهود الوطنية في البيئة، وتنمية المحافظات، وتطوير البنية الأساسية والخدمات، مؤكدًا على أهمية التكامل والشراكة بين مختلف القطاعات لتحقيق مستهدفات الرؤية.

25.8 مليار ريال حجم المعروض النقدي بنهاية أغسطس

مسقط- العُمانية

شهد عرض النقد بمعناه الواسع في سلطنة عُمان بنهاية شهر أغسطس ٢٠٢٥ نموًّا بنسبة ٦,١ بالمائة على أساس سنوي ليبلغ ٢٥,٨ مليار ريال عُماني.

وأشارت الإحصاءات الصادرة عن البنك المركزي العُماني إلى أن هذه الزيادة جاءت نتيجة ارتفاع النقد بمعناه الضيق بنسبة ٦,٩ بالمائة، وشبه النقد بنسبة ٥,٨ بالمائة والذي يتكون من مجموع ودائع التوفير وودائع لأجل بالريال العُماني زائد شهادات الإيداع المُصدرة من قبل البنوك إضافة إلى حسابات هامش الضمان وجميع الودائع بالعملة الأجنبية لدى القطاع المصرفي.

وأوضحت الإحصاءات أنه خلال الفترة ذاتها، انخفض النقد لدى الجمهور بنسبة ٥ بالمائة، بينما شهدت الودائع تحت الطلب ارتفاعًا بنسبة ٩,٤ بالمائة. وفيما يتعلق بهيكل أسعار الفائدة لدى البنوك التجارية التقليدية، فسجل المتوسط المرجّح لأسعار الفائدة على الودائع بالريال العُماني انخفاضًا من ٢,٧٠٤ بالمائة في أغسطس ٢٠٢٤م إلى ٢,٥٣٥ بالمائة في أغسطس ٢٠٢٥، كما انخفض المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض بالريال العُماني من ٥,٦٠٣ بالمائة إلى ٥,٤٩٢ بالمائة خلال الفترة نفسها.

أما مُتوسط أسعار الفائدة في سوق الإقراض ما بين البنوك لليلة واحدة، فانخفض إلى ٤,٠١٢ بالمائة في أغسطس ٢٠٢٥ مقارنة مع ٥,١٣٣ بالمائة في أغسطس من عام ٢٠٢٤، ويعزى ذلك إلى انخفاض المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على عمليات إعادة الشراء ليصل إلى ٥ بالمائة مقارنة مع ٦ بالمائة خلال الفترة ذاتها من العام الماضي؛ تماشيًا مع سياسات الاحتياطي الفدرالي الأمريكي.

طرح مناقصة البنية الأساسية والمجمعات الصناعية في «مدحاء الصناعية»

مسقط- العمانية

أعلنت المؤسسة العامة للمناطق الصناعية «مدائن» رسميًا عن طرح مناقصة مشروع تنفيذ البنية الأساسية والمجمعات الصناعية بمدينة مدحاء الصناعية في ولاية مدحاء بمحافظة مسندم. وتشكل هذه المدينة الصناعية إضافة نوعية إلى منظومة المدن الصناعية التابعة لـ «مدائن»، لما تقدمه من فرص استثمارية متنوعة وحوافز تنافسية، وبنية أساسية متطورة تسهم في توفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة للمواطنين، وتمكين رواد الأعمال من إطلاق مشروعات مبتكرة.

وقال المهندس صالح بن سلمان العبري مدير عام المرافق والبنى الأساسية في «مدائن» إن مشروع تنفيذ البنية الأساسية والمجمعات الصناعية بمدينة مدحاء الصناعية يهدف إلى تطوير المدينة بالكامل، والتي تبلغ مساحتها ٣٥٩ ألفًا و٤١٤ مترًا مربعًا؛ حيث يتضمّن المشروع إنشاء الطرق الداخلية وشبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي وغيرها من المرافق.

وأضاف- في تصريح لوكالة الأنباء العُمانية- أن المشروع يتضمن تنفيذ ٦ مساحات صناعية ضمن مشروع مجمعات مدائن الريادية بالتعاون مع هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وأشار إلى أنه منذ أن تفضّل حضرةُ صاحبِ الجلالةِ السُّلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظهُ اللهُ ورعاهُ- ووجّه بإنشاء مدينة صناعية في سيح الوساط بولاية مدحاء خلال زيارته السّامية لمحافظة مسندم في يناير ٢٠٢٤، باشرت «مدائن» البدء في إعداد المخطط التفصيلي العام للمدينة الصناعية، واعتماد جميع التصاميم النّهائية والدّراسات الاستشارية مثل دراسة فحص التربة والدّراسات المرورية والدراسة الطوبوغرافية، وصولًا إلى الانتهاء من إعداد مستندات مناقصة تنفيذ مشروع البنية الأساسية والمجمعات الصناعية. وأوضح أن إنشاء مدينة مدحاء الصناعية يأتي لتعزيز النمو الاقتصادي واستمرار توفير الخدمات واستكمال البنى الأساسية ودعم أنشطة القطاع الخاص وتوفير المزيد من فرص العمل للمواطنين إلى جانب تعزيز الإيرادات غير النفطية للاقتصاد الوطني. وأكد أن المدينة تقوم بدور مهمّ في توزيع الاستثمارات، ويُعد تأمين موارد البنية الأساسية والخدمات المساندة- وعلى رأسها الكهرباء والمياه وشبكات الطرق والاتصالات- عاملًا جوهريًا لضمان استدامة النمو الصّناعي والزّراعي في المدينة الصّناعية، وتحقيق بيئة استثمارية متكاملة ومستقرّة تدعم جهود التنويع الاقتصادي وتحقق مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠».

العمل يجري على استكمال 11 مشروعًا ومبادرة أخرى

اكتمال 25 مشروعًا ومبادرة بنسبة إنجاز 100% ضمن البرنامج الوطني للتحول الرقمي

مسقط- العُمانية

كشفت وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات عن اكتمال ٢٥ مشروعًا ومبادرة رقميّة بنسبة إنجاز ١٠٠ بالمائة من إجمالي ٣٦ مشروعًا ومبادرة يستهدفها البرنامج الوطني للتحوّل الرقمي الحكومي «تحوُّل». وأوضحت الوزارة أنه جار العمل على استكمال ١١ مشروعًا ومبادرة أخرى، وصل متوسط نسب الإنجاز فيها إلى ٨٠ بالمائة في خطوة تعكس المسار الطموح نحو رقمنة الخدمات الحكومية وتبسيط الإجراءات وتعزيز الحكومة الرقمية، وتسريع إنجاز المعاملات من أجل تحسين تجربة المستخدمين؛ تجسيدًا لمستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠».

وتتضمّن المشروعات والمُبادرات الرقمية المكتملة بنسبة إنجاز ١٠٠ بالمائة البوّابة الموحّدة للخدمات الحكوميّة وتطبيق النقّال الموحّد للبوّابة كمنفذ رقمي موحّد يتيح للمستفيدين سهولة الوصول للخدمات الحكومية في مكان واحد دون الحاجة للتنقل بين المنافذ والمواقع الرقمية المتعددة، وتطوير المنصّة الوطنية للبيانات المفتوحة التي تُتيح وصولًا سلسًا لمجموعة واسعة من البيانات التي تقدمها المؤسسات الحكومية لتعزيز الشفافية وتحفيز الابتكار، إلى جانب المنظومة الرقمية لقياس الجاهزية ونضج الخدمات الرقمية، والمشروع الوطني لخدمات ثقة الرقميّة «ثقة» الذي يقدّم حزمة من خدمات التصديق الرقمي أبرزها الهُوية الرقميّة والتوقيع الإلكتروني والختم الرقمي، ومشروع تبسيط وهندسة إجراءات الخدمات الحكومية الذي يهدف إلى إعادة تنظيم وتحسين إجراءات الخدمات الحكومية لتسهيل وصول المستفيدين للخدمات بسرعة، وتطوير المنصّة المركزيّة للدردشة الذكية.

كما أتمَّ البرنامج إنجاز مشروع الشراكة الاستراتيجية لتنفيذ مشروعات التحول الرقمي الحكومي الذي يهدف إلى تبني مشروعات ومبادرات رقمية رائدة تسهم في تسريع وتيرة التحول المؤسسي بالشراكة بين القطاعين الحكومي والخاصّ، ومشروع مركز السّجلات الوطنية الذي يربط قواعد بيانات المؤسسات مما يسهم في الحفاظ على جودة البيانات، وتطوير استراتيجية إدارة التغيير للتحول الرقمي الحكومي المعزّزة للاستعداد لتبني ثقافة التحوّل الرقمي وتطوير الأداء، وتطوير الإطار الاسترشادي للتحول الرقمي الحكومي كنموذج عمل متكامل يُعين على تبني أفضل الممارسات خلال مراحل تنفيذ خطط التحول الرقمي، والإطار الاسترشادي لتصميم الخدمات الرقمية، وتطوير دليل استرشادي وأنشطة المشاركة الإلكترونية.

واكتمل تنفيذ مبادرة سفراء المحافظات للتحول الرقمي لرفع مستوى الوعي الرقمي ونشر المعرفة حول الخدمات الرقمية وتمكين المجتمع لاستخدام الأدوات الرقمية بشكل فعّال، والانتهاء من تصنيف وفهرسة وإدارة الخدمات الحكومية، وتنفيذ استراتيجية المحتوى الرقمي للبوابة الموحّدة للخدمات الحكومية، وتطوير التطبيقات الحكومية النقالة والذكية، وتطوير أدوات المشاركة الإلكترونية.

وأكمَلَ برنامجُ التحول الرقمي الحكومي «تحوُّل»، مشروع تطوير وتمكين الحلول الرقميّة المركزيّة والمشتركة الأساسيّة، والمنظومة الوطنية للتخطيط والتقييم ومتابعة الأداء، ومبادرة منصة البريد الإلكتروني الموحّد لإدارة التعاملات الإلكترونية، ومبادرة استمرارية بيئة الأعمال الحكومية الرقميّة، ومشروع الابتكار في الحلول والنظم الرقمية المشتركة الجديدة، ومبادرة ملتقى عُمان للتحول الرقمي، إضافة إلى مبادرة تطوير الإطار الاسترشادي لتنفيذ مشروعات التحول الرقمي الحكومي.

وقال المهندس عبد العزيز بن عبد الرحمن الخروصي مدير عام التحوّل الرقمي وتمكين القطاعات بوزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات إنَّ اكتمال هذه المشروعات والمبادرات الرقمية يُعدّ محطة مفصليّة في مسيرة التحول الرقمي الحكومي، ويجسّد التزام برنامج «تحوّل» بإحداث نقلة نوعية في تجربة المستفيدين وتعزيز كفاءة الأداء الحكومي.

وأضاف أن هذه المشروعات أسهمت في رفع مستوى الشفافية والحوكمة الرقمية، وتمكين جميع شرائح المجتمع من الوصول إلى الخدمات الرقمية الحكومية بسهولة وأمان، وهو ما يعزز ثقة المواطنين والمستثمرين في المنظومة الرقمية الوطنية، ويُحسِّن ترتيب سلطنة عُمان على مؤشرات الأداء العالمية في مجالات الحكومة الإلكترونية والتنافسية الرقمية. وأكد أن برنامج «تحوّل» يمضي بخطى واثقة نحو المستقبل، عبر الاستثمار في مشروعات نوعية تشكل دوافع استراتيجية للتحول الرقمي، تعزّز كفاءة الأداء الحكومي وتعكس التزام سلطنة عُمان بالابتكار، واستدامة النموّ الرقمي، وترسيخ مكانتها كوجهة رائدة في الاقتصاد الرقمي العالمي.

وأشار إلى أن البرنامج الوطني للتحول الرقمي الحكومي حقق نموًّا في الأداء العام بنسبة بلغت ٨٠ بالمائة بنهاية مايو ٢٠٢٥، إلى جانب تبسيط ٣٨١ خدمة مشتركة عبر مختبرات منجم لتبسيط الإجراءات الحكومية، وتصميم ١٦ رحلة مستفيد متكاملة من البداية وحتى النهاية، وبلغت نسبة الخدمات الحكومية ذات الأولوية التي تمَّ تبسيط إجراءاتها ٩٦ بالمائة، فيما بلغت نسبة الخدمات الحكومية ذات الأولوية التي جرت رقمنتها ٧٤ بالمائة.

المقالات الأكثر قراءة على الموقع الإلكتروني أمس

1 58 مليون ريال تعود للوطن — فايزة الكلبانية
2 المستوى المعيشي للفرد — سارة البريكية
3 آهٍ يا كرستالاتي.. حين يختل توازن العالم في رأسك! — حسين الراوي
4 قراءة في رواية «الملكان الساحران والحروف المقدسة» — قصي الخباز

لقراءة جميع المقالات زوروا: https://alroya.om/category/3

عُمان وتركيا.. علاقات تاريخية عريقة وتطلعات لمستقبل مزدهر

تُوجت زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى عُمان بتوقيع عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم في العديد من القطاعات والمجالات، بهدف تعزيز التعاون المشترك بين البلدين، في وقت تشهد فيه العلاقات تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة.

لقد تضمنت هذه الاتفاقيات ومذكرات التعاون تأسيس مجلس تنسيقي بين حكومتي البلدين، إضافة إلى بيان مشترك بخصوص إعفاء أصحاب جوازات السفر العادية من تأشيرة الدخول، ومذكرة تفاهم للتَّعاون في مجال التعدين والمعادن الإستراتيجية، ومذكرتي تفاهم في مجال التعاون العسكري وأخرى للتعاون الصناعي، إضافة إلى مذكرتي تفاهم بشأن العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وحماية المنافسة ومنع الاحتكار. وهذه العلاقات المتينة بين البلدين تستند إلى تواصل تاريخي عريق امتدّ لأكثر من ثلاثة قرون، وتفرّد بالتعاون والاحترام المتبادل بين البلدين، وظلت هذه السمات في التاريخ الحديث أساسًا للعلاقات العُمانية التركية التي تميزت باستدامة الحوار والتشاور في العديد من القضايا الإقليميّة والدوليّة منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام ١٩٧٣. إنَّ العلاقات العُمانية التركية تُعد نموذجًا حيويًا للتعاون المُثمِر، كما إن الشركات التركية أسهمت بدور ريادي في دعم مشاريع البنية الأساسية والتنمية في عُمان، فيما تعكس الاستثمارات العُمانية في تركيا الثقة الراسخة بمتانة الاقتصاد التركي وفي الروابط البناءة التي تجمع قطاعي الأعمال في البلدين.

الرؤية

الآراء المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي الجريدة وإنما عن وجهة نظر كاتبيها

الاستثمار في الشباب

خلفان الطوقي

تتغير أوجه الاستثمار في كل فترة من الزمان حسب المُعطيات والظروف، إلّا الاستثمار في الشباب، لا يختلف اثنان على أهميته، خاصةً في الدول الفتية مثل دول الخليج العربي ومنها سلطنة عُمان، وجميعها تمتاز باستحواذ فئة الشباب فيها على النسبة الأعلى من عدد السكان، وفي بعض هذه الدول تصل نسبة شبابها إلى عدد السكان لنحو ٦٥٪.

وتزامنًا مع يوم الشباب العُماني الذي يوافق ٢٦ أكتوبر من كل عام، فمن الضروري الكتابة عنهم، والتذكير بأهمية تسليط الضوء عليهم بشكل إضافي، ومن خلال طرق نوعية تتناسب مع تطلعاتهم التي تتطور يومًا بعد يوم، فلا يكفي أن يكون لهم يوم، ما لم تتبعه قرارات ومبادرات تلامس طموحاتهم سنة بعد سنة.

الجهود الحكومية منذ عام ٢٠٢٢ أصبحت ملحوظة وأكثر تركيزًا، ويجب ألا تتوقف؛ بل يتم تكثيفها، ففي آخر إحصائية لمركز الشباب، وصل عدد المستفيدين من برامج المركز إلى ٤٥٥ ألف شخص من خلال ٣٨٠ برنامجًا ومبادرة، قام بتنفيذها ١٢٢٧ مؤسسة وصاحب عمل.

ورغم هذه الجهود الوطنية المميزة إلّا أن الشباب يحتاج المزيد، ولا بُد من التسريع في عدد من النقاط الجوهرية، وأهمها:

تمكين المسؤولين: بصلاحيات واسعة تضمن لهم التحرك المستقل والسريع من ناحية، وزيادة موازناتهم المالية من ناحية أخرى، ولا ضير في أن تكون مُحوْكَمة؛ فهذا نهج متبع على جميع الوحدات والجهات الحكومية دون استثناء، فتمكين المسؤولين أولوية وركيزة جوهرية، وقد حان الوقت لوضع هذه الخاصية ضمن قمّة الأولويات لأهمية هذا الموضوع الحساس، وحساسيته تكمن في كافة الزوايا.

تنويع البرامج وإعادة هيكلتها: ومراجعة ما يتم القيام به من جهود، وتحديد ما يجب أن يستمر، وما يجب أن يزال، وما يجب أن يضاف الذي يتناسب مع ميول وتوجهات الشباب داخل عُمان وخارجها، وتنفيذها بسرعة هائلة تتناسب مع السرعة المكوكية للعصر، والأهم من هذا وذاك أن يكون التنفيذيون أسرع من متطلبات الشباب.

تكوين فرق فكرية ورصد وتدخُّل مُبكِّر: إذ لا يكفي التنفيذ فقط، وإنما يجب إنشاء وحدة تفكير ترصد ما يحتاجه شبابنا، واستشراف المستقبل، وما يجب عمله في الميدان، وكما تم ذكره في النقطة أعلاه، يجب إعادة هيكلة البرامج والمبادرات حسب المعطيات والمتغيرات، وتقييم جميع البرامج والمبادرات وقياس أثرها المجتمعي والاقتصادي، والتدخل المبكر لتطويرها وتحديدها، ولا بأس في الاستعانة بمراكز بحثية وأكاديمية مستقلة كجامعة السلطان قابوس أو وزارة التعليم والبحث العلمي والابتكار أو غيرها من الجهات المتخصصة؛ فالتقييم العلمي الحيادي يضمن الاستدامة والتجديد، فلغة وتفكير الشباب في تغير مستمر، ولا بُد من فهمها لنكون قريبين منهم، ونصل إلى عقولهم وقلوبهم بكل سهولة، ونضمن تقليص الفوارق فيما بين الأجيال.

تكامل أدوار الجهات الحكومية: سوف يظل الشباب يرى أن الجهود الحكومية لا تكفي، وبالمقابل هناك من يظن أن مركز الشباب هو المعني بالشباب، لكن الحقيقة أن كثيراً من الجهات لها علاقة بالأنشطة الشبابية بشكل أو بآخر، ولابد أن يكون هناك قرار وإرادة سياسية عليا تدعم هذا التوجه، وتضمن تحقيقه ميدانيا من خلال سياسات وإجراءات وقرارات إلزامية ليتحول هذا التوجه من اجتهادات فردية إلى ثقافة حكومية وممارسات مستدامة تضمن احتواء الشباب والاستفادة الإيجابية من طاقاتهم المتجددة التي لا تنضب.

لا شك أنَّ جهود دعم الشباب حثيثة ومحمودة، ويُشكَر عليها مركز الشباب والقائمين عليه، وحان الوقت أن تتحد مع جهوده باقي الهيئات الحكومية، ووضع أطر التكامل الواضحة وخارطة طريق للتنفيذ المشترك؛ إذ إنَّ مسؤولية الاستثمار في الشباب لا يمكن أن تحمل جهة واحدة فقط، وإلّا أصبح الحمل ثقيلًا والأثر ناقصًا.

هل تستحق عُمان خيانة الأمانة؟!

د. محمد بن خلفان العاصمي

«من ضيّع الأمانة ورضي بالخيانة فقد تبرأ من الديانة»، الإمام علي بن أبي طالب، كرم الله وجهه.

*****

لا يوجد شيء يتسبب في تعطيل خطط التنمية ويوقع الدول في التخلف عن ركب التقدم والازدهار أكثر من خيانة الأمانة؛ فهذه المسألة هي الباب الرئيسي للفساد، وهي النافذة التي يتمكن من خلالها أصحاب المصالح من الولوج إلى مآربهم التي يسعون خلفها، وتفعل خيانة الأمانة في الدول ما لا تفعله الحروب، حيث ينعكس أثرها بشكل مباشر على جميع الشرائح في المجتمع فتسوء الخدمات، وتنحدر العلاقة بين الحكومة والمجتمع وتنعدم الثقة بين أفراد المجتمع، إلى أن تفضي بهذه الدول إلى العنف والفوضى والتخلف. يقول المولى عزَّ وجلَّ «إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنسَانُ ۖ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا» (الأحزاب: ٧٢)، هذه هي الأمانة كما وصفها الله سبحانه وتعالى وأخبر بها النبيَّ صلى الله عليه وسلم والمؤمنين بأنها ثقيلة على السموات والأرض، فكيف بالإنسان الذي لا طاقة له، ولكنه ظلوم جهول على نفسه، ومن شدة ظلمه لنفسه لم يبالِ بما حمل فراح يعيث في الأرض الفساد، ويعتدي ويظلم ويُسيء إلى ربه سبحانه وتعالى وإلى الناس، فيأكل الحرام، ويستحله بكل إصرار وتكبر. وربما هي طبيعة النفس البشرية التي جبلت على حب المال والغنى، تلك الطبيعة التي لو تركت على هواها لغلبها السعي للوصول إلى الغايات دون مبالاة بالوسيلة، حتى إن كانت هذه الوسيلة هي خيانة الأمانة والإفساد والانحراف، وهذه هي التي تدفع الإنسان إلى عدم النظر فيما يفعله، وتحمله على البحث عن الفرص المناسبة واغتنامها وتنفيذ كل ما يرغب فيه من كسب غير مشروع، وفي سبيل ذلك لا يتورع عن أي فعل مهما كان ظانًا أن ذلك تميزًا منه وذكاءً، «زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ۗ ذَٰلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۖ وَاللَّهُ عِندَهُ حُسْنُ الْمَآبِ» (آل عمران: ١٤).

لقد جاء تقرير جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة والذي عرض الجهاز منه نسخة للمجتمع، صادمًا بكل ما تحمل الكلمة من معنى؛ فالمجتمع ينتظر من كل مسؤول نال ثقة القيادة ونال شرف الوظيفة أن يصون الأمانة، وأن يضع خدمة الناس نصب عينيه، وأن يحفظ المال العام حفظ النفس والروح، ولكن المجتمع صعق وصدم في بعض من ظن فيهم الخير، والذي ظن أن لا رقيب عليه، وأنه بلغ من الحنكة والذكاء ما يمكنه من الوصول إلى غاياته دون أن يكشف أمره، ونسي رقابة الرقيب القدير عليه، الذي لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء، ونسي أن هناك من يذل نفسه للحفاظ على موارد الوطن ومكتسباته.

هل جزاء هذه الثقة هو الخيانة؟ وهل تستحق هذه البلاد الطيبة أن يرد لها الجميل بالنكران؟ هل يليق بهذا الوطن العزيز أن يخان ويعتدى على موارده؟ هل وطن مثل عُمان تُخان أمانته وتُنهب خيراته، وهو الوطن الذي لم يضن على أبنائه بشيء؟ يقول السلطان الخالد قابوس بن سعيد- طيب الله ثراه- «إن الوظيفة أمانة ومسؤولية قبل أن تكون سلطة ونفوذًا»، كما كانت أولى كلمات حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله وأبقاه- يوم تولى مقاليد الحكم «إن الأمانة الملقاة على عاتقنا عظيمة والمسؤوليات جسيمة فينبغي لنا جميعًا أن نعمل من أجل رفعة هذا البلد وإعلاء شأنه». ولا أعلم كيف يستغل الموظف أو المسؤول سلطته ومنصبه الذي من المفترض عليه من خلاله أن يخدم الناس، فإذا به يستولي على المال العام، ويسعى لتحقيق مكاسب غير مشروعة، أو ان يسهل لفاسد قام برشوته لتحقيق غايته، ويجد المواطن نفسه وقد تحطمت اماله نتيجة هذا الفساد. إنَّ خيانة الوطن من خلال هدر أمواله والاعتداء عليه تستوجب المحاسبة الشديدة، والتعامل الحازم دون تهاون أو رأفة، وحتى يرتدع من سوَّلت له نفسه القيام بذلك لابد من تطبيق القانون عليه بشكل مباشر، وما إشراك المجتمع في هذا الشأن إلّا تعزيزًا لمبدأ الشفافية والنزاهة التي انتهجتها الحكومة في هذا العهد، وما هو إلّا انعكاس لفكر القائد المفدى- حفظه الله- وإيمانه بأن هذا السرطان هو الخطر الأكبر على الأمة، ولذلك يجب علينا جميعًا أن نقف صفًا واحدًا في مواجهة من ينحرف عن المسار، ومن تسول له نفسه مد يده إلى المال العام؛ فالمواطن هو الحارس الأول على مكتسبات الدولة، وهو صاحب الحق في مراقبة المال العام، وهذا واجب إلزامي لا مناص منه حتى يظل هذا الوطن شامخًا ساميًا نزيهًا.

معركة استرجاع الملايين إلى الخزينة!

د. محمد بن عوض المشيخي **

الفساد مرض سرطاني قاتل يأكل الأخضر واليابس من ثروات الأوطان ويحرم الأجيال الصاعدة من الحياة الكريمة كالتعليم والصحة وفرص العمل؛ بل وحتى الأمن والأمان ويقتل الآمال والطموحات المجتمع، وإذا تغلغل الفساد في حكومة أو مؤسسة ما، فإنه كفيل بتدميرها من الداخل والقضاء عليها وتحويلها إلى منظومة فاشلة بكل المقاييس، ويصبح السقوط إلى الهاوية مجرد مسألة وقت.

وكم من دول فاشلة في عالمنا أسقطتها المجاملات لعدد قليل من المُتنفِّذين الذين وفَّرت لهم الحماية وتمَّ غض النظر عن تجاوزاتهم وتطاولهم على المال العام، ونتج عن ذلك الطوفان الذي أغرق الجميع؛ فهناك دروس وعبر كثيرة لأنظمة ظالمة في كثير من دولنا النامية، تمارس وتطبق حكمها بالحديد والنار والاستبداد؛ فالفوضى الخلاقة لها أسبابها المعروفة ما يعرف بثالوث الفقر والجهل والاضطهاد، وكذلك طغيان بعض النخب المُتسلِّطة والتي غايتها في هذه الحياة انفرادها بالثروات دون غيرها كالقصور المنيفة والقرارات المصيرية للمجتمع.

ومن حسن الطالع أن نجد في بلدنا العزيز عُمان إرادة سياسية صادقة وقوية من أعلى هرم السلطة؛ إذ أصبح شغلها الشاغل وواجبها الوطني هو محاربة من تُسوِّل له نفسه العبث بالمال العام ومقدرات الوطن، فقد أكد رائد ومُنظِّر النهضة المتجددة حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المُعظم- حفظه الله ورعاه- في أكثر من مناسبة، عزمه الأكيد على قطع دابر الفساد والمفسدين، خاصة الذين يرون أنفسهم فوق القانون، مهما كبرت مناصبهم ونفوذهم، وذلك انطلاقًا من مبادئ الشفافية والنزاهة والحوكمة التي تُكرِّس دولة المؤسسات والقانون. ولعل إقرار الذمة المالية للمعنيين في مختلف أجهزة الدولة ووزارتها وذلك بتقديم ما يعرف بالكشف عن الأرصدة المالية والممتلكات الأخرى عند التعيين لأول مرة؛ لهي خطوة متقدمة لتمكين جهاز الرقابة المالية والإدارية من المتابعة الدقيقة والمستمرة، بهدف معرفة تضخم ثروات كبار المسؤولين في الدولة ومحاسبتهم وتحويلهم إلى الجهات القضائية، إذ تطلب الأمر ذلك.

وفي كل عام ينتظر الجميع بفارغ الصبر جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة الذي يصدر صفحات مشرقة بعنوان: «تقرير المجتمع» يكشف فيه بالأدلة والبراهين تجاوزات الذين تجرأوا وامتدت أيديهم لنهب أموال الدولة، من خلال استغلال نفوذهم ومراكزهم الوظيفية لتحقيق المكاسب والغنائم لأغراضهم الشخصية، حتى ولو كان ذلك على حساب مصلحة الوطن العليا، في بيئة يغيب فيها الوازع الديني والأخلاقي والضمير الحي الذي يرون أنفسهم فوق القانون، مهما كبرت مناصبهم ونفوذهم، وذلك انطلاقًا من مبادئ الشفافية والنزاهة والحوكمة التي تُكرِّس دولة المؤسسات والقانون. ولعل إقرار الذمة المالية للمعنيين في مختلف أجهزة الدولة ووزارتها وذلك بتقديم ما يعرف بالكشف عن الأرصدة المالية والممتلكات الأخرى عند التعيين لأول مرة؛ لهي خطوة متقدمة لتمكين جهاز الرقابة المالية والإدارية من المتابعة الدقيقة والمستمرة، بهدف معرفة تضخم ثروات كبار المسؤولين في الدولة ومحاسبتهم وتحويلهم إلى الجهات القضائية، إذ تطلب الأمر ذلك.

وفي كل عام ينتظر الجميع بفارغ الصبر جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة الذي يصدر صفحات مشرقة بعنوان: «تقرير المجتمع» يكشف فيه بالأدلة والبراهين تجاوزات الذين تجرأوا وامتدت أيديهم لنهب أموال الدولة، من خلال استغلال نفوذهم ومراكزهم الوظيفية لتحقيق المكاسب والغنائم لأغراضهم الشخصية، حتى ولو كان ذلك على حساب مصلحة الوطن العليا، في بيئة يغيب فيها الوازع الديني والأخلاقي والضمير الحي الذي يفترض أن يُعبِّر عن النزاهة والقيم، وقبل ذلك كله عدم الانزلاق لهاوية خيانة الوطن الذي أعطاهم الثقة، وخذلان من اختارهم لحمل الأمانة لخدمة المجتمع الذي يتوقع من أبنائه المخلصين المحافظة على مكتسبات الوطن وحماية المال العام، وبذلك تعود الملايين المنهوبة مجددًا لخزينة الدولة لإنفاقها على التنمية المستدامة. والسؤال المطروح الآن: ما المُبرّرات التي قادتهم دون غيرهم للوصول لتلك المناصب العامة؟ والخلاصات التي وصلنا إليها حول التجاوزات التي تتضاعف كل سنة في وزارات وشركات معينة سببها التعيينات غير الموفقة التي يعتمدها ويوقع عليها المسؤول الأعلى في كل وحدة حكومية، والذي يُفترض أن يحاسب حتى ولو كانت تلك التجاوزات لا دخل له فيها مباشرة، انطلاقًا مما يُعرف بالمسؤولية الجماعية أو التضامنية، التي تُطبَّق في مختلف دول العالم التي تحارب الفساد، فلا يُحاسب فقط الرئيس التنفيذي والمدير العام؛ بل أيضًا من اختار وأشرف على هؤلاء مُباشرةً.

الكل في سلطنتنا الحبيبة يُثمِّن تميُّز ونجاح جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة، والذي أثبتت الأيام أن منتسبيه مخلصون لهذا الوطن، ويعملون بجهود مضاعفة لمحاصرة المفسدين في الأرض، وهم أقرب إلى جنود مجهولين غايتهم الأولى رفع راية الوطن عاليةً خفّاقةً بين الأمم، متشبثين بتحقيق وطن خالٍ من التلوث يحتضن جميع أفراده وينطلقون من مبدأ مقدس مفاده «لا مكان لمن خان أمانة الوطن بيننا». وفي الختام.. يجب أن يُدرك الجميع أنه لا يمكن الانتصار على هذه الآفة الخطرة التي اسمها الفساد إلّا بإدراك السبب الحقيقي الذي يجعله ينتشر على نطاق واسع؛ بل ويتضاعف كل سنة في العديد من الوزارات والهيئات الحكومية، وكذلك الشركات التي تملكها الدولة وتسهم فيها بنصيب الأسد من الأسهم. الخلل الحقيقي في اعتقادي الشخصي هو في اختيار الصف الأول والثاني من المسؤولين للمناصب العامة؛ حيث أثبتت الأيام أن المحسوبية هي السائدة وليست الكفاءة في بعض التعيينات الحكومية، من هنا نأمل أن يُعاد النظر في المعايير التي تُطبَّق في الوقت الحالي من أجل تحقيق العدالة والشفافية من خلال وضع الشخص المناسب في المكان المناسب. الحوكمة والنزاهة لا يمكن لهما أن يتحققا بأي حال من الأحوال بجرة قلم أو حُسن النية بالمسؤولين وصُنَّاع القرار في أي بلد من بلدان العالم؛ بل نحتاج إلى تأسيس قواعد صلبة ومنهجية واضحة، تقوم بالدرجة الأولى على التدقيق في اختيار قيادات نزيهة وأمينة وتحمل ضميرًا حيًّا ووازعًا دينيًا قويًا، وأن تتمتع كذلك بكفاءات علمية رفيعة، ونظرة ثاقبة في التخطيط، والتنفيذ السليم للخطط والمشاريع، فقد حان الوقت للبُعد عن المحسوبية والعلاقات الشخصية التي كانت سائدة في تولي المناصب التنفيذية التي تُشرف على التنفيذ وصرف أموال الدولة، فقد أصبح ذلك من الضروريات التي يجب الوقوف عليها والتخلص منها في هذه المرحلة التي تشهد حراكًا وطنيًا لبناء وطن شامخ بنهضته المتجددة التي يقودها ربان حكيم اسمه يتردد على كل لسان في هذا البلد العزيز؛ السلطان هيثم صاحب العزيمة القوية الذي يقود سفينة الوطن بحكمة واقتدار إلي بَر الأمان.

** **أكاديمي وباحث مختص في الرأي العام والاتصال الجماهيري**

الرؤية
يومية شاملة تصدرها مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

رئيس التحرير
حاتم بن حمد الطائي

التحرير
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٠-فاكس : ٢٤٦٥٢٤٤٤

الاقتصاد
محول: ٢٠٢ , ٢٠٤, ٢٠٥
businessdesk@alroya.info

المحليات
محول: ٢٠٧ , ٢٠٨
localdesk@alroya.info

الرياضة
محول: ٢١٤ , ٢١٥
sportdesk@alroya.info

الإعلانات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠١-فاكس : ٢٤٦٥٢٤٤٤
ads@alroya.info

الاشتراكات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٢- فاكس : ٢٤٦٥٢٤٠٤

التوزيع
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٣- فاكس : ٢٤٦٥٢٤٠٤

الطباعة
وزارة الإعلام

152 ألف ريال لتنفيذ أعمال صيانة دورية وتعزيز شبكة النقل في الوسطى

العوائد: أعمال الصيانة تعكس التزام وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بتطوير وتحسين شبكة الطرق

هيماء- الرؤية

كشف المهندس بخيت بن سالم العوائد مدير دائرة الطرق بمحافظة الوسطى، أن قيمة أعمال الصيانة في المحافظة تجاوزت ١٥٢ ألف ريال عُماني خلال الأشهر الثلاثة الماضية؛ حيث حققت أعمال الصيانة في شهر يوليو قيمة ٤٣ ألف ريال عُماني، وبلغت أعمال شهر أغسطس ٢٤,٧ ألف ريال عُماني، فيما وصلت أعمال شهر سبتمبر إلى ٨٥ ألف ريال عُماني.

وتشهد محافظة الوسطى عددًا من مشاريع تحسين شبكة النقل ضمن خطط وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات للارتقاء بمنظومة الطرق في السلطنة وتحسين جودتها بما يضمن سلامة مرورية عالية، وتنشيط الحركة السياحية والتجارية والاجتماعية في مختلف ولايات المحافظة.

وقال العوائد- في تصريحات خاصة لـ«الرؤية»- إن إجمالي أعمال إعادة التأهيل والإصلاح الأسفلتي المنفذة بلغ ١٥,١ كيلومتر، وشملت معالجة التشققات والحفر واستبدال الطبقات المتضررة، مؤكدًا أن هذه الأعمال تساهم في رفع مستوى السلامة المرورية، وتقليل الأضرار الناتجة عن تآكل الأسفلت، مما يطيل من عمر الطريق التشغيلي.

وأضاف العوائد أنه جرى تخصيص ١٠١ عمود للوَحَات المرورية بمختلف أنواعها (إرشادية، تحذيرية وتنظيمية) في عدد من المواقع الحيوية بالمحافظة؛ حيث نُفذت هذه الأعمال وفقًا للمعايير والمواصفات المعتمدة لضمان تحقيق أعلى معايير السلامة والوضوح لمستخدمي الطريق.

وأوضح العوائد أن أعمال تركيب وصيانة الحواجز الحديدية والأسلاك الواقية نُفذت بطول إجمالي ٥٢٦,٧ متر على جوانب الطرق، خاصة في المناطق المنحدرة والمواقع الخطرة، مما يسهم في تعزيز مستوى الأمان المروري والحد من حوادث الانزلاق أو خروج المركبات عن الطريق. وبيّن مدير دائرة الطرق بمحافظة الوسطى أن أعمال حجر الربراب نُفذت بمساحة إجمالية بلغت ٥٧٧ مترًا مربعًا في مواقع متأثرة بجريان الأودية وانجراف التربة، وذلك لحماية جسم الطريق من التآكل وتثبيت الميول الجانبية؛ بما يضمن استدامة البنية الأساسية وجودة الممرات.

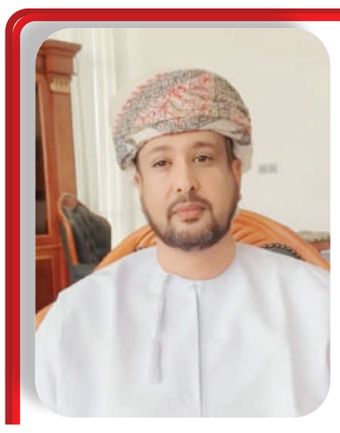

م. بخيت بن سالم العوائد

وأشار المهندس مدير دائرة الطرق بمحافظة الوسطى إلى أن أعمال تخطيط الخطوط الأرضية نُفذت بمساحة ١٦٥٠ مترًا مربعًا باستخدام دهانات حرارية عاكسة عالية الجودة؛ مما أسهم في تحسين وضوح المسارات والاتجاهات على الطرق ورفع مستوى السلامة المرورية، خاصة أثناء القيادة الليلية أو في الظروف المناخية الصعبة. وتابع أنه جرى إنشاء ٤ كاسرات سرعة خلال الربع الثالث من العام الجاري، وترميم ٤ كاسرات أخرى في مختلف ولايات محافظة الوسطى، وذلك لضمان سلامة مستخدمي الطريق.

وذكر العوائد أن أعمال إزالة الرمال تتم باستمرار بمعدل تقديري يصل إلى ١٥٠٠ طن يوميًا في المواقع المعرضة لتراكم الكثبان الرملية نتيجة الظروف الجوية، خاصة في موسم خريف ظفار ٢٠٢٥، ولهذا تم رفع الجاهزية إلى ١١ معدة لإزالة الرمال تعمل بشكل مستمر طوال الموسم. وأكد أن الدائرة مستمرة في إزالة الرمال والأتربة على مدار السنة، بهدف ضمان انسيابية الحركة المرورية واستمرارية جاهزية الطرق الحيوية، خاصة على الطرق الساحلية والمناطق الصحراوية.

وأشار إلى أن أعمال وجهود دائرة الطرق بمحافظة الوسطى تعكس التزام وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بتطوير وتحسين شبكة الطرق في المحافظة، وذلك عبر تنفيذ مشاريع الصيانة الدورية والطارئة التي تضمن استدامة البنية الأساسية وسلامة مستخدمي الطرق، لافتًا إلى استمرار الدائرة في تنفيذ خطط متكاملة تهدف إلى رفع كفاءة شبكات النقل وتحقيق أعلى معايير الجودة والسلامة في جميع ولايات المحافظة. وحول إسناد مشروعي استكمال الأعمال المتبقية لازدواجية طريق السُّلطان سعيد بن تيمور من ولاية أدم إلى ولاية ثمريت (استكمال الجزء الأول والثالث)، واستكمال الأعمال المتبقية من مشروع سناو- محوت- الدقم (الجزء الأول)، قال المهندس بخيت العوائد: «إن مشروع استكمال الأعمال المتبقية لازدواجية طريق السلطان سعيد بن تيمور يتضمن تنفيذ ازدواجية الجزء المتبقي من الطريق في ولاية أدم إلى مركز ولاية هيماء بطول ٣٧,٥ كيلومتر، ويتضمن أعمال الحمايات وتركيب اللوحات الإرشادية والمرورية، بالإضافة إلى الدهانات الأرضية وتركيب الحواجز الحديدية والخرسانية والعواكس الأرضية». وتابع قائلًا: «يشمل المشروع تصميم وتنفيذ مخرج إلتفافي (U-Turn) عند مدخل منطقة قرن العلم، وتصميم وتنفيذ ازدواجية طريق (هيماء- الدقم) بطول ٥ كيلومترات مع إنشاء دوار عند تقاطع الطريق مع الطريق المؤدي لميدان سباق الهجن، بالإضافة إلى تصميم وتنفيذ طريق خدمة على جانبي الطريق الرئيسي (أدم- هيماء) من دوار هيماء بطول ١٦ كيلومترًا، إلى جانب رصف مواقف للشاحنات والحافلات ضمن مشروع واجهة هيماء بمساحة ٢٥٠٠٠ متر مربع، وتهيئة طريق الخدمة الواقع أمام دائرة الطرق ومكتب الوالي بطول حوالي ٤,٥ كيلومتر، ويُستكمل بموجب هذا المشروع ازدواجية «طريق السلطان سعيد بن تيمور» من محافظة الداخلية وصولًا إلى محافظة ظفار». وأضاف مدير دائرة الطرق بمحافظة الوسطى أن مشروع استكمال الأعمال المتبقية من مشروع سناو- محوت- الدقم (الجزء الأول) أسند إلى تنفيذ الأعمال في ٧ مواقع مختلفة، منها «دوار مصرون»؛ حيث يشمل تركيب اللوحات الإرشادية والإنارة، وتنفيذ طريق سناو «صناعية سناو» إلى المضيبي، واستكمال الأعمال على طريق الشاحنات والطريق الرئيسي؛ بما يتضمن تنفيذ الحمايات وتركيب الحواجز الحديدية واللوحات، وأعمال الطرق الخرسانية في نيابة سمد الشأن، وتصميم وتنفيذ طرق خدمية متفرقة بطول إجمالي ٩ كيلومترات، إضافة إلى تصميم وتنفيذ وصلة الخشبة بطول إجمالي ١١ كيلومترًا.

فقدان سند ملكية أرض

فقد المواطن/

أحمد بن سيف بن عبيد السعيدي

سند ملكية أرضه السكنية رقم: 10
الكائنة في ولاية الخابورة
بالمربع: مرتفعات البريك
والبالغ مساحتها: 1460 متر مربع

فعلى من يجده يرجى تسليمه إلى أقرب مركز شرطة

فقدان سند ملكية أرض

فقد المواطن/

خالد بن حمد بن جمعه العريمي

سند ملكية أرضه السكنية رقم: 83
الكائنة في ولاية صور
بالمربع: خور جراما 4
والبالغ مساحتها: 662 متر مربع

فعلى من يجده يرجى تسليمه إلى أقرب مركز شرطة

إعلان اندماج

تعلن شركة عوقد للتسويق (ش.م.م) والمقيدة بالسجل التجاري رقم: (2136791) وشركة بن خوار الذهبيه للتجارة (ش.م.م) والمقيدة بالسجل التجاري رقم: (1147007) وشركة القاهره للمقاولات (ش.م.م) والمقيدة بالسجل التجاري رقم: (1165967) وشركة بن خوار للتجارة (توصية) والمقيدة بالسجل التجاري رقم: (2112108) بالمديرية العامة للتجارة والصناعة وترويج الاستثمار بمحافظة ظفار أنها بصدد الحل والإندماج عن طريق الضم إلى شركة صلالة مول للتجارة والمقاولات (ش.م.م) المقيدة بالسجل التجاري رقم: (1052941)، وذلك بموجب اقرار الشركاء المؤرخ في تاريخ 2025/10/26 والاتفاق الجاري بين الشركاء.

وكل من لديه اعتراض على هذا الاندماج عليه أن يتقدم بأعتراضه مشفوعًا بالمستندات المؤيدة لذلك على العنوان التالي:

ص.ب : 917 الرمز البريدي : 211
رقم الهاتف : 99099526

المجلس الأعلى للقضاء
المحكمة الابتدائية بالعامرات
إعلان قضائي بطلب التنفيذ

بناءً على قرار الإنابة رقم 2021/99 ورقم 2024/85 الصادر من محكمة السيب الابتدائية في طلب التنفيذ رقم 2020/9101/3120 المقدم من طالبي التنفيذ/ سمير وأحمد وصفاء وعذراء أبناء سالم سويدي السويدي ضد المنفذ ضدهم/ سويدي وعائشة وهدى أبناء سالم سويدي ببيع العقار رقم 107 بالوادي الكبير بولاية مطرح، فإن أمانة سر المحكمة تعلن عن بيع قضائي بالمزاد العلني بمقرها الكائن في (ولاية العامرات المنطقة السادسة بجانب جامع الوهاب) من الساعة العاشرة صباحا من يوم الخميس الموافق: 2025/11/6م للعقارات وبياناتها كالتالي:

النوع	المكان	رقم العقار	المربع	المساحة	السعر الأساسي لبدء المزايدة
أرض إستعمال صناعي	مطرح / الوادي الكبير	107	SE 07	2245 م2	-/219486 ر.ع (مائتان وتسعة عشر ألفا وأربعمائة وستة وثمانون ريال عماني)

فعلى راغبي المعاينة التواصل مع المكتب المثمن/ تقاسيم العقارية هاتف رقم 99373233 و 91466999 على أن يدفع الراسي عليه المزاد الثمن فوراً أو ثلثه على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة، عملاً بأحكام المرسوم السلطاني رقم 2002/29م بإصدار قانون الإجراءات المدنية والتجارية.

أمانة سر المحكمة

المجلس الأعلى للقضاء
المحكمة الابتدائية بصلالة
إعلان بيع قضائي

بناء على:

رقم التنفيذ (2022/9103/2101)	الدائرة (تنفيذ تجاري)
الحق المطالب به (حكمت المحكمة بإلزام المدعى عليه بسداد مبلغ القرض الشخصي 44167/490 ر.ع وإلزامه بسداد القرض السكني مبلغ 42016/531 ر.ع مع التصريح ببيع العقار المبين الأوصاف فور صيرورة الحكم نهائي وإلزامه بالمصاريف و100 ر.ع أتعاب محاماة).	

أسماء الأطراف	الصفة
بنك عمان العربي ش.م.ع.ع	طالب التنفيذ
بدر بن حسن بن محمد بن سلمان النهدي	منفذ ضده

تعلن أمانة سر المحكمة عن بيع قضائي بالمزاد العلني بمقر قسم التنفيذ في تمام الساعة العاشرة صباحا من يوم الثلاثاء الموافق: 2025/11/25م للعقار السابق توقيع الحجز عليه وهو كالآتي:

النوع	المكان	الرقم	المربع	المساحة
أرض سكنية وما عليها من مباني	ولاية صلالة/ الوادي	2/26	أ	243,35 م2

ويقدر بسعر بعد إنقاص العشر مبلغ وقدره (30780 ر.ع) ثلاثون ألف وسبعمائة وثمانون ريال عماني، فعلى راغبي الشراء الاتصال بالخبير الموضح أدناه:

المكتب	الهاتف	العنوان
شركة العقارات الدولية	91072272	صلالة

لمعاينة العقار محل البيع على أن يدفع الراسي عليه المزاد الثمن فوراً أو ثلثه على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في ذات الجلسة عملاً بنص المادة (404) من قانون الإجراءات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2002/29م) وتعديلاته.

أمانة سر المحكمة

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن شركة خور الجنز للتجارة والمقاولات (شركة توصية) والمقيدة بالسجل التجاري رقم (4042905) أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من (شركة توصية) إلى (شركة الشخص الواحد) وفقا للمادة (30) من المرسوم السلطاني رقم (2019/18) لقانون الشركات التجارية.

وعلى كل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لإدارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار بمحافظة جنوب الشرقية خلال مدة شهر من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

استنادا لأحكام المادة 13 مكرر 2 من قانون الشركات 74/4 وتعديلاته، تعلن شركة قلب مدينة مسقط للتجارة المقيدة بأمانة السجل التجاري تحت رقم (1392396) أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من (تاجر فرد) إلى (شركة الشخص الواحد).

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال شهر من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن شركة أرض الاصيل الشاملة للتجارة والمقيدة بالسجل التجاري رقم (1173113) أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من (تاجر فرد) إلى شركة (الشخص الواحد) وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تخفيض رأس المال

وفقا لأحكام المادة (150) من قانون الشركات التجارية، تعلن شركة صافنات الوطنية (ش.ش.و) والمقيدة بالسجل التجاري رقم (1736906) أنها بصدد تخفيض رأسمالها من 100,000.000 ريال عماني إلى 20,000.000 ريال عماني.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري لدى وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخه.

إعلان اندماج

تعلن شركة وادي عبات للتجارة والمقاولات (ش.ش.و) المقيدة تحت رقم (1230206) بالاندماج عن طريق الضم إلى شركة سواعد عبات للتجارة (ش.ش.و) والمقيدة تحت رقم (1080659) لدى إدارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار لمحافظة جنوب الشرقية، بناءً على قرار اجتماع الشركاء بتاريخ: 2025/10/21م ويشمل الاتفاق الجاري بين الشركات، حل الشركة المدمجة وتصفيتها بكافة الأنشطة والفروع ويشمل الدمج الأسهم المالية وانتقال كافة الحقوق والالتزام للشركة الدامجة، وكل من له اعتراض على هذا الاندماج عليه أن يتقدم باعتراضه مشفوعاً بالمستندات المؤيدة لذلك على العنوان التالي:

الرمز البريدي : 111 ص.ب : 416 هاتف : 91180188

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٨٨٤٣٧
في الفئة ٢٥ من أجل السلع / الخدمات:
ملابس، ملابس جاهزة، ملابس خارجية جلابيات ملابس.
باسم : جوهرة المري الخضراء
الجنسية : عمانية
العنوان : ر.ب: ٥١٢ ص.ب: ٨٧٠، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/٦/١٥

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٨٣٧٤١
في الفئة ٤٠ من أجل السلع / الخدمات:
خياطة الملابس.
باسم : أبو فاطمة الحسني للتجارة
الجنسية : عمانية
العنوان : ر.ب: ٤١٢ ص.ب: ١٣٩، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/١/١٤

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٧٢٠٩٩
في الفئة ٤٤ من أجل السلع / الخدمات:
العناية بأظافر اليدين، خدمات العناية بالجمال.
باسم : الغيد الأولى
الجنسية : عمانية
العنوان : سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٤/١/١٥

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩١٣٥٠
في الفئة ٤٣ من أجل السلع / الخدمات:
محلات البوظة (الأيس كريم)، محلات بيع العصائر.
باسم : النعيمات للتجارة والاستثمار
الجنسية : عمانية
العنوان : ص.ب: ١١١ ر.ب: ١٢١، محافظة مسقط، ولاية السيب، الخوض، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/٩/١٤

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٨٨٢٢٢
في الفئة ٤٣ من أجل السلع / الخدمات:
خدمات المطاعم المؤقتة أو المتنقلة الكانتينات، خدمات المطاعم.
باسم : إرث المشرق
الجنسية : عمانية
العنوان : ص.ب: ١٥٥٥ ر.ب: ١٢١، المعبيلة الجنوبية، ولاية السيب، محافظة مسقط، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/٦/٦

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩١٨٧٠
في الفئة ٣٩ من أجل السلع / الخدمات:
إنقاذ السفن، السمسرة في السفن، الشحن بالسفن، إرشاد السفن، إعادة تعويم السفن، تحميل السفن وتفريغها، عقود النقل البحري، النقل البحري، دفع أجرة الشحن في ميناء الوصول، النقل اللوجيستي، خدمات التعبئة، خدمات الانتقال.
باسم : سينرجي الخليج البحرية
الجنسية : عمانية
العنوان : ص.ب: ١٧٥٦ ر.ب: ١١١، محافظة مسقط، ولاية السيب، الخوض، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/٩/٢٨

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٧٣٧٦٥
في الفئة ٣٧ من أجل السلع / الخدمات:
تلميع المركبات.
باسم : بن حاتم العالمية للتجارة
الجنسية : عمانية
العنوان : سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٤/٣/٥

في ظل التوترات الجيوسياسية والأزمات الخارجية المتتالية

خبراء لـ«الرؤية»: إدارة المخاطر تستلزم تبني منهجيات وطنية متكاملة لتعزيز «المرونة الاقتصادية»

الرؤية- سارة العبرية

أجمع خبراء ومختصون على ضرورة تبني منهجيات متكاملة لإدارة المخاطر؛ باعتبارها ركيزة أساسية لتعزيز مرونة الاقتصاد الوطني في مواجهة الأزمات المالية والجيوسياسية.

وقالوا- في تصريحات لـ«الرؤية»- إنَّ التحولات التي يشهدها الاقتصاد العُماني تتطلب ترسيخ ثقافة التخطيط لمواجهة المخاطر، في المؤسسات الحكومية والخاصة على حدٍّ سواء؛ لضمان استدامة النمو وتحقيق أهداف رؤية «عُمان ٢٠٤٠» وتطلعات المجتمع.

وقال الدكتور حيدر بن عبدالرضا اللواتي الكاتب في الشؤون الاقتصادية إن أي اقتصاد يسعى إلى الاستدامة والمرونة في مواجهة الصدمات كما هو الحال في الاقتصاد العُماني، خاصةً بعدما تعرّض لعدة صدمات خلال العقود الأخيرة الماضية؛ بسبب تذبذب أسعار النفط العالمية وتراجعها في بعض الأوقات بصورة كبيرة، إلى جانب الأزمات المالية والمناخية، واشتعال التنافسية بين الدول، إلى جانب تطورات الأوضاع الجيوسياسية. وأضاف اللواتي أن اقتصاد سلطنة عُمان ما يزال يعتمد بصورة كبيرة على مورد واحد وهو النفط، على غرار معظم دول المنطقة، لكنه يواجه في الوقت نفسه تحديات كبيرة في جهود التنويع الاقتصادي. وشدد على أنه في حالة وضع استراتيجية وطنية واضحة لإدارة المخاطر ضمن السياسات الاقتصادية، فإن القدرة على إدارة هذه المخاطر ستزيد. وبيّن أنه في ظل المخاطر المتعددة في الدول ذات الاقتصاد الريعي، فإن الحاجة ماسَّة لتبني «استراتيجية موحدة ومتكاملة» لإدارة المخاطر والتعامل مع التحديات الآنية والمستقبلية.

وذكر اللواتي أن الحكومة طرحت العديد من المبادرات والبرامج في هذا الشأن؛ أبرزها وضع خطة التوازن المالي (٢٠٢٠- ٢٠٢٤) والتي كانت بمثابة إطار عام لإدارة المخاطر المالية؛ بهدف تقليل الاعتماد على النفط، وضبط الإنفاق العام، وتحسين كفاءة الإيرادات غير النفطية، وخفض العجز والدين العام تدريجيًا. وأضاف أن الحكومة تعمل كذلك على توظيف منهجيات إدارة المخاطر في تحديد ومواجهة التحديات الاقتصادية للتقليل من الآثار السلبية للأزمات الاقتصادية وتحقيق استقرار نسبي من خلال مواجهة التضخم وارتفاع الأسعار، والسيطرة على تقلبات سعر الصرف، والحد من الركود الاقتصادي، إلى جانب تغيير السياسات الحكومية أو الضريبية، ومواجهة اضطرابات سلاسل الإمداد، وانخفاض القوة الشرائية في المجتمع.

التحديات الاقتصادية

وأكد اللواتي أن منهجيات إدارة المخاطر توفّر إطارًا مُنظَّمًا لمواجهة التحديات الاقتصادية بتقليل آثارها وتعزيز قدرة الأفراد والمؤسسات على التكيّف والاستمرار، مشيرًا إلى أنه لا يمكن حصرها في حلول فورية؛ بل من خلال أدوات للتخطيط الاستباقي والتفاعل الذكي مع المتغيرات.

وردًا على سؤال عما إذا كانت المؤسسات العُمانية تمتلك القدرة على التنبؤ بالمخاطر العالمية مثل الأزمات الجيوسياسية أو التضخم العالمي وانعكاساتها على الاقتصاد المحلي، قال اللواتي إن جميع الأجهزة المعنية بالدولة مُدركة لتأثيرات المخاطر العالمية على الاقتصاد المحلي نتيجةً لعدد من التجارب السابقة التي مرت بها الدولة خلال العقود الخمسة الماضية؛ سواءً تلك التي تتعلق بتراجع أسعار النفط العالمية وتأثيراتها السلبية على المالية العامة، أو الصعوبات التي تنجم عن ذلك في الالتزام بالدفوعات المالية للمؤسسات في الداخل والخارج، أو فيما يرتبط بموضوع الكوارث البيئية والمناخية، وأخيرًا التحديات ذات الصلة بانتشار الأوبئة المرضية مثل «كوفيد-١٩».

وأشار إلى «أن الاقتصاد العُماني يعتمد بدرجة كبيرة على النفط والغاز، وهذا يسهّل توقع بعض الصدمات مثل تراجع أسعار النفط، لكنه يجعل التنبؤ بالمخاطر الجيوسياسية أو التضخم العالمي أكثر تعقيدًا». غير أنه استدرك بالقول إن هناك تطورًا في تدريب الكوادر العُمانية بمجالات التحليل الاقتصادي والاستشراف الاستراتيجي، وفي الوقت نفسه ما تزال الحاجة قائمة لتعزيز استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل السيناريوهات في التنبؤ بالمخاطر.

ترسيخ إدارة المخاطر

ويرى اللواتي «أن من المناسب إنشاء شبكات بحثية مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية؛ لزيادة دقة التنبؤ بالمخاطر العالمية، والعمل على الاستدامة الاقتصادية والسيادة الوطنية في زمن الاضطرابات العالمية». وقال إن إدارة المخاطر ليست خيارًا إداريًا؛ بل ثقافة وطنية يجب أن تتجذر في كل مؤسسة تُسهم في بناء الاقتصاد العُماني. فنحن نشاهد يوميا عالم تتسارع فيه الأزمات الجيوسياسية، والتقلبات الاقتصادية، وتغير المناخ، وتصبح القدرة على التنبؤ بالمخاطر والتعامل معها بمرونة من أهم عناصر التنافسية الوطنية.

وتابع بالقول إن تجاهل المخاطر أو الاكتفاء بردود الأفعال بعد وقوعها يعني خسارة فرص، وزيادة في كلفة التصحيح، وتراجعًا في ثقة المستثمرين والأسواق، داعيًا الجهات الحكومية للاهتمام بإدارة المخاطر وجعلها جزءًا من التخطيط الاستراتيجي وليس مجرد إجراء رقابي.

د. حيدر اللواتي

صالح الخالدي

نصر السناني

ويقترح اللواتي أن تؤسس الحكومة مراكز وطنية متخصصة في استشراف المستقبل وتحليل السيناريوهات في مختلف القطاعات، مع الاعتماد على البيانات والتحليل الكمي في صنع القرار بدلًا من التقديرات الحدسية.

القانون المالي

من جانبه، أكد المحامي نصر بن حمود السناني أهمية دمج إدارة المخاطر عمليًا في تطبيق القانون المالي، وذلك من خلال نهج متكامل يبدأ بتحديد المخاطر المالية والرقابية الرئيسية التي تواجه الجهات الحكومية والخزانة العامة للدولة؛ مثل: تقلب الإيرادات، والالتزامات المحتملة، والإنفاق الزائد، والاحتيال، أو ضعف الرقابة الداخلية، بحيث تُدرج هذه الجوانب في اللوائح التنفيذية والأنظمة الداخلية للجهات المعنية. وقال إنه يجب تضمين متطلبات إدارة المخاطر في اللوائح التنفيذية للقانون؛ حيث يُمكن للوزير من خلال اللوائح أن يُلزم الجهات المنضوية تحت مظلة القانون، بوضع إطار لإدارة المخاطر، وتعيين لجنة أو مسؤول مختص، وإجراء تحليل سنوي للمخاطر، وإعداد خطة استجابة ومراجعة دورية لتأثيرها، إضافة إلى تضمين تقارير عن المخاطر المالية ضمن الحسابات الختامية أو الموازنة العامة.

ويرى السناني أن ربط الميزانية والتخطيط المالي بتحليل المخاطر يُعد خطوة أساسية، بحيث تُلزم الجهات عند إعداد ميزانياتها التقديرية بإرفاق تحليل للمخاطر المحتملة التي قد تؤثر على الإيرادات أو النفقات، مما يساعد الوزارة أو المجلس المالي في مراجعة الخطط من منظور أكثر واقعية. وأضاف أن دمج الضوابط والرقابة الداخلية مع إدارة المخاطر يتسق مع توصيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛ إذ يمكن إنشاء وحدات متخصصة لإدارة المخاطر تتعاون مع التدقيق الداخلي وتعد تقارير دورية للمسؤولين عن الإنفاق حول مستوى المخاطر والإجراءات المتخذة.

وتابع القول إن الرقابة الفعّالة تتطلب مراقبة مستمرة وإعداد تقارير دورية عن المخاطر وتأثيرها، مشيرًا إلى أن القانون المالي يمنح الوزارة صلاحية إصدار تعليمات لتنظيم الرقابة والتحقق من الإيرادات والمصروفات؛ بما في ذلك توجيه الجهات لإعداد تقرير سنوي عن المخاطر المالية يتضمن التقييم وخطط التخفيف والنتائج المحققة. ويؤكد السناني أهمية تثقيف وبناء قدرات العاملين في الجهات الحكومية على مفاهيم تحليل وإدارة المخاطر، وتزويدهم بالأنظمة التقنية ومؤشرات الأداء اللازمة لرصد المخاطر في الوقت المناسب.

ويقترح السناني ربط المكافآت ونتائج الأداء بمدى فعالية إدارة المخاطر، بما يضمن التشجيع على تبني ثقافة وقائية تسهم في تقليل المفاجآت المالية وتعزيز الانضباط المؤسسي، في حين تضمن المراجعة المستقلة من قبل وحدات التدقيق الداخلي أو الأجهزة الرقابية الوطنية تقييم فعالية الأطر المعتمدة وتحسينها بشكل مستمر استنادًا إلى التجارب السابقة والمستجدات المستقبلية.

ويشدد المحامي نصر بن حمود السناني على أن تحقيق مُستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» يتطلب ترسيخ ثقافة التخطيط بالمخاطر لدى القيادات وصُنَّاع القرار، من خلال دمج تقييم المخاطر في جميع مراحل صياغة السياسات والمشروعات الحكومية، وتدريب القيادات على تحليل السيناريوهات والتعامل مع الأزمات بمرونة واحترافية، إضافة إلى ربط إدارة المخاطر بالتخطيط الاستراتيجي والأداء المؤسسي لضمان استدامة النتائج. ويدعو السناني إلى إنشاء هيئة أو وحدة وطنية للمخاطر تتولى تنسيق الجهود بين مختلف الجهات، وتوحيد المعايير، وتعزيز الشفافية عبر الإفصاح الدوري عن المخاطر والتحديات التي تواجه مؤسسات الدولة، واستخدام الأنظمة الرقمية والتحليل الاستباقي لرصد أي مؤشرات قد تؤثر في الاستقرار المالي أو الإداري للدولة.

ويؤكد السناني أن تبنّي نهج مؤسسي لإدارة المخاطر لا يُعد مجرد وسيلة لمواجهة الأزمات؛ بل هو أداة استراتيجية للتخطيط الواعي وصنع القرار الرشيد؛ بما يُسهم في رفع كفاءة الإنفاق العام وتحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات وتعزيز الثقة في مؤسسات الدولة. وحث على ترسيخ ثقافة إدارة المخاطر في أنظمة الجهات الحكومية والخاصة من خلال تطوير القدرات البشرية، ووضع سياسات واضحة، وتبادل الخبرات بين القطاعات، مشيرًا إلى أن ذلك يمثل خطوة أساسية نحو بناء اقتصاد وطني مرن وقادر على التكيّف مع المتغيرات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

التحول الرقمي

من جهته، تحدث صالح بن عبيد الخالدي مستشار وقيادي في قطاع التقنية والاتصالات، عن ماهية المخاطر الجديدة في الاقتصاد الرقمي، قائلًا إنها تشمل الأمن السيبراني والجرائم المالية مثل ارتفاع هجمات الفدية، واختراقات سلاسل التوريد، والهجمات على أنظمة التشغيل الصناعية في قطاعات حيوية كالمياه والطاقة والموانئ، إضافة إلى مخاطر البيانات والخصوصية الناتجة عن تسرب البيانات الحسّاسة وضعف تصنيفها وحوكمتها وتحديات الامتثال لتشريعات حماية البيانات وتوطينها.

وأضاف الخالدي أن مخاطر الاعتماد المُركّز على البنى السحابية، تتزايد نتيجة تركّز الخدمات لدى مزوّدين محدودين؛ مما يُسبِّب مخاطر نظامية، إلى جانب فجوة المهارات والتحوّل التكنولوجي التي تتجلى في نقص الكفاءات ومقاومة التغيير والتحول الشكلي الذي يضيف تكاليف دون قيمة حقيقية، وتشمل أيضًا مخاطر الخوارزميات؛ مثل: التحيّز، والقرارات غير القابلة للتفسير، وتضارب المسؤوليات القانونية عند استخدام نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي، فضلًا عن الفجوة الرقمية للمؤسسات الصغيرة بسبب ارتفاع الكلفة النسبية للامتثال والأمن، ما يُهدِّد تنافسية الشركات الصغيرة والمتوسطة.

ويشير الخالدي إلى أن الذكاء الاصطناعي والتحليلات التنبؤية يقدمان حلولًا متقدمة في هذا السياق؛ إذ يتيحان الإنذار المبكر والمراقبة الآنية من خلال نماذج ترصد الاختلالات والهجمات في الزمن الحقيقي عبر الشبكات والأنظمة الصناعية، كما تسهم نظم مكافحة الاحتيال والامتثال في التعرف على أنماط الاحتيال المالي وغسل الأموال ومخاطر الطرف الثالث عبر خوارزميات التعلُّم الآلي.

وأوضح الخالدي أن التحليلات الاقتصادية

> **اللواتي: تأثيرات المخاطر الجيوسياسية على الاقتصاد أكثر تعقيدًا من العوامل الأخرى**
>
> **ضرورة تعزيز استخدامات نماذج الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالمخاطر**
>
> **إدارة المخاطر ليست خيارًا إداريًا.. وإنما ثقافة وطنية يجب غرسها**
>
> **السناني: ضرورة تضمين اللوائح التنفيذية للقوانين وإنشاء إدارات للمخاطر**
>
> **الخالدي: مخاطر الاعتماد على البنى السحابية الخارجية تُهدد الأمن السيبراني**

حمد الصبحي

لزوم ما يلزم في حوكمة التشغيل

الحديث عن حوكمة التشغيل في سلطنة عُمان، لم يعد موضوعًا إداريًا محدود الأثر، بل أصبح ضرورة وطنية تدخل في صميم التحول الاقتصادي الذي تقوده «رؤية عُمان ٢٠٤٠»، فالرؤية- بوصفها عقدًا مجتمعيًا وإطارًا استراتيجيًا- لا تبحث عن تحسينات تجميلية في سوق العمل، بل تسعى إلى إعادة بناء المنظومة نفسها على أسس أكثر عدالة وكفاءة وتنافسية. ومن هنا، تصبح الحوكمة عنصرًا تأسيسيًا في تحقيق توازن طال انتظاره بين متطلبات الاقتصاد، واحتياجات سوق العمل، وتطلعات القوى البشرية الوطنية.

إن سوق العمل العماني مرَّ بتحولات متسارعة خلال العقود الماضية؛ توسعٌ في المخرجات التعليمية، نموٌّ في الأنشطة الاقتصادية، وتغير أولويات القطاع الخاص. وفي ظل هذه التحولات، كانت مساحة الارتجال في القرارات التشغيلية أكبر من مساحة التخطيط، وكانت الحلول الجزئية تعلو على الحلول الجذرية، الأمر الذي خلق اختلالات هيكلية يعرفها المتخصصون جيدًا: فجوة بين المخرجات والوظائف، اعتماد مفرط على العمل الوافد في بعض القطاعات، تفاوت في جودة بيئات العمل، وتذبذب في السياسات. وهنا، تظهر الحوكمة كمسار تصحيحي لا يهدف إلى السيطرة؛ بل إلى تنظيم الإيقاع وضبط المسار وإنتاج قرارات قابلة للقياس وللمساءلة.

الحوكمة- بمفهومها الحديث- لا تكتفي بوضع القواعد، بل تضمن الالتزام بها، وتحوّل المعلومات إلى بيانات، والبيانات إلى سياسات، والسياسات إلى نتائج ملموسة يشعر بها المواطن في واقعه المهني والاقتصادي. إنها إطار يُنهي عهد القرارات المقطعية، ويقدم بدلاً منه منظومة تُدار بالأدلة، وتُراقَب بالمؤشرات، وتُقوَّم بالنتائج. وبهذا، تصبح منظومة التشغيل أكثر قدرة على التوقع، وأقل تعرضًا للتقلبات، وأكثر ثقة في نظر المستثمرين والباحثين عن عمل على حد سواء.

لقد راهنت «رؤية ٢٠٤٠» على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ولم تعد الدولة هي المشغّل الأول؛ بل المنظّم الأول. وهذا التحول- بقدر ما هو مهم- يحتاج إلى حوكمة صارمة تضع قواعد واضحة لدور كل طرف. فالقطاع الخاص يحتاج إلى مرجعية مستقرة وواضحة تشجعه على الاستثمار وتوسيع قاعدة الوظائف، والقوى العاملة تحتاج إلى ضمانات تحمي حقوقها وتمنحها بيئة عادلة ومحفزة، والجهات الحكومية تحتاج إلى أدوات تمكّنها من الرقابة والمتابعة والتحسين المستمر. من دون هذه العناصر الثلاثة، تفقد الشراكة توازنها، وتفقد السوق ثقتها، ويفقد الشباب يقينه بمستقبله المهني.

غير أن التحدي الأكبر لا يكمن في بناء الأنظمة، بل في إعادة بناء الثقافة المؤسسية. فالحوكمة ليست نصوصًا تُكتب بقدر ما هي سلوك يُمارس. إنها انتقال من منطق المجاملة إلى منطق الكفاءة، ومن إدارة المصالح الضيقة إلى إدارة المصلحة الوطنية، ومن منطق رد الفعل إلى منطق الاستشراف. فإذا لم تصبح الحوكمة جزءًا من الوعي اليومي للمؤسسات- العامة والخاصة- فسوف تبقى القرارات متقدمة لغويًا ومتأخرة فعليًا، وستبقى الطموحات أسرع من التنفيذ.

إنَّ مستقبل التشغيل في عُمان لا يُقاس بعدد الفرص فقط؛ بل بجودتها واستدامتها وارتباطها بالقطاعات الواعدة التي تراهن عليها الرؤية: الاقتصاد الرقمي، اللوجستيات، السياحة، الصناعة المتقدمة، والطاقة. وهذه القطاعات، بطبيعتها التنافسية، لا تقبل الفوضى ولا العشوائية، وتحتاج إلى سوق عمل منضبط بعقد حوكمة واضح يُحفّز الإنتاجية، ويكافئ الجدارة، ويحتضن المواهب الوطنية بوصفها رأس المال الأول لهذا الوطن.

ولذلك، فإن الحوكمة ليست محطة أخيرة؛ بل بداية الطريق. إنها الخطوة الأولى نحو سوق عمل يسير بمعايير لا بأمزجة، وبمؤشرات لا بوعود، وبثقة لا بتخمين. وحين تكتمل هذه المنظومة، ستصبح الوظيفة قيمة مضافة للاقتصاد، لا عبئًا عليه، وسنرى سوقًا يليق برؤية ٢٠٤٠ وطموح هذا الجيل الذي يملك الشغف والقدرة، ولا ينتظر سوى منظومة عادلة تفتح له الطريق.

تغطية الاكتتاب 2.8 مرة

«العُمانية لنقل الكهرباء» تصدر صكوكًا خضراء بـ750 مليون دولار

مسقط- الرؤية

أعلنت الشركة العُمانية لنقل الكهرباء، المالك والمشغّل الحصري لشبكة نقل الكهرباء في سلطنة عُمان وإحدى الشركات الرئيسة التابعة لمجموعة نماء، عن نجاح تسعير وإصدار أول صكوك خضراء بقيمة ٧٥٠ مليون دولار أمريكي لمدة ٥ سنوات، وذلك ضمن إطارها للتمويل الأخضر، في خطوةٍ تحوّلية كبيرة وإنجازٍ مهم كأول شركة تصدر صكوكًا خضراء في سلطنة عُمان، ما يمثل محطةً مهمة في مسيرة التمويل المستدام في البلاد وتأكيدًا على التزامها العميق بتحقيق أهداف رؤية «عُمان ٢٠٤٠».

وشهدت الصكوك إقبالًا كبيرًا من المستثمرين الإقليميين والدوليين، حيث تجاوز حجم الاكتتاب ٢,٨ مرة. يعكس هذا الإقبال القوي ثقة المستثمرين في الدور الاستراتيجي الذي تقوم به الشركة في قطاع الطاقة العُماني، وفي متانتها الائتمانية المدعومة بتصنيفات Ba١ (بنظرة مستقرة) من وكالة موديز وتصنيف BB+ (بنظرة مستقرة) من وكالة فيتش، بالإضافة إلى سجلها المتميز في مجال الاستدامة. ويتماشى هذا الإصدار مع الأولويات الاستراتيجية لرؤية عُمان ٢٠٤٠ المتمثّلة في مجالات تنويع الاقتصاد، والاستدامة البيئية، والتحول نحو اقتصاد منخفض الكربون، كما يدعم الهدف الوطني المتمثل في الوصول إلى نسبة ٣٠٪ من الطاقة المنتجة من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٣٠، إلى جانب إسهامه في التزام سلطنة عُمان بالوصول إلى الحياد الكربوني بحلول عام ٢٠٥٠، وستُستخدم عائدات هذا الإصدار حصريًا لتمويل وإعادة تمويل المشاريع الخضراء المؤهلة، بما في ذلك مشاريع الربط الكهربائي للطاقة المتجددة، وتحديث الشبكة، ومبادرات كفاءة الطاقة، وتحسين أنظمة النقل الكهربائي التي تدعم دمج الطاقة النظيفة في الشبكة الوطنية.

هشام بن عبدالله الريامي

ونُفّذت الصفقة بنجاح من خلال تحالفٍ مصرفي قوي، حيث عملت بنوك سيتي وجي بي مورغان وستاندرد تشارترد كمنسقين عالميين مشتركين، إضافةً إلى مشاركة مجموعة من البنوك الأخرى كمديرين رئيسيين ومديري دفاتر، من بينها بنك أبوظبي التجاري، وبنك ABC، وبنك مسقط، وكريديه أجريكول، وبنك دبي الإسلامي، وبنك المشرق، وبنك الاستثمار العُماني، كما لعبت هذه البنوك دورًا محوريًا في هيكلة الصفقة وتنظيم سلسلةٍ من الاجتماعات مع المستثمرين، التي أثمرت في تعزيز اهتمام مختلف فئات المستثمرين. وقال المهندس هشام بن عبدالله الريامي الرئيس التنفيذي بالوكالة للشركة العُمانية لنقل الكهرباء: «يمثل إصدار الصكوك الخضراء محطة مهمة وبارزة في مسيرة الشركة نحو بناء شبكة كهرباء أكثر استدامة ومرونة لسلطنة عُمان. فمن خلال هذا الإصدار، نؤكد التزامنا بدعم التحول الوطني للطاقة من خلال دمج المزيد من مصادر الطاقة المتجددة في الشبكة وتحسين كفاءة النقل. وهذا الإقبال القوي من المستثمرين إنما يعكس الثقة في استراتيجية الشركة طويلة الأمد وفي البيئة الاقتصادية المستقرة لسلطنة عُمان».

وطُوّر إطار التمويل الأخضر للشركة العُمانية لنقل الكهرباء بالتعاون مع بنك سيتي، إضافةً إلى مراجعته من قبل شركة ديت نورسك فيريتاس، وهو متوافق مع أفضل الممارسات الدولية، بما في ذلك مبادئ السندات الخضراء الصادرة عن الرابطة الدولية لسوق رأس المال، ومبادئ القروض الخضراء، كما يوفر الإطار هيكلًا شاملًا لتمكين الشركة من جمع التمويل المستدام عبر السندات والصكوك والقروض الخضراء لتمويل المشاريع التي تحقق فوائد بيئية ملموسة، وتدعم إزالة الكربون من قطاع الكهرباء العُماني.

ويُشكِّل إصدار الصكوك جزءًا استراتيجيًا من الاستراتيجية الموسّعة للتمويل والاستدامة في الشركة، والتي تهدف إلى تنويع قاعدة رأس المال، وتحسين هيكل الدين، وضمان توافق جميع أنشطة التمويل مع المبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة. ومن خلال هذا النهج، ترسّخ الشركة مكانتها كمؤسسة رائدة في تطوير البنية التحتية المستدامة في منطقة الخليج، وتؤكّد دورها الفاعل والاستباقي في تمكين تحول الاقتصاد الأخضر في عُمان.

تأكيدًا على مواصلة البرامج المجتمعية

بنك مسقط يحتفي بالفرق الرياضية الأهلية الفائزة بدعم برنامج «الملاعب الخضراء 2025»

مسقط- الرؤية

نظّم بنك مسقط- المؤسسة المالية الرائدة في سلطنة عُمان- فعالية للاحتفاء بالفرق الرياضية الأهلية الفائزة في نسخة برنامج «الملاعب الخضراء» لعام ٢٠٢٥م والتي بلغ عددها ٢٠ فريقًا من مختلف المحافظات، وذلك تحت رعاية سعادة السيد سليمان بن حمود البوسعيدي، رئيس الاتحاد العماني لكرة القدم، وبحضور عدد من أعضاء الإدارة التنفيذية للبنك وممثلي الفرق الأهلية الفائزة. وبهذا يصبح عدد الفرق المستفيدة منذ تدشين البرنامج في عام ٢٠١٢م حوالي ٢٢٣ فريقًا، ووصل عدد المستفيدين إلى أكثر من ٧٧ ألفًا من منتسبي هذه الفرق الأهلية.

ويمثل برنامج «الملاعب الخضراء» أحد برامج المسؤوليّة الاجتماعية الرئيسية التي ينفذها بنك مسقط بهدف دعم الشباب العماني الموهوب في المجالات الرياضية والثقافية، إذ تشمل مجالات الدعم التي يقدمها البرنامج التعشيب الطبيعي والتعشيب الصناعي للملاعب ومجالات الإنارة وتحلية المياه.

ويشهد البرنامج سنويًا إقبالاً كبيرًا ومنافسة قوية بين الفرق الأهلية من مختلف محافظات السلطنة الراغبة في تعزيز البنية الأساسية للمرافق الرياضيّة القائمة فيها وتطويرها لتشكّل مساحة مناسبة تساهم في تنمية مهارات الشباب ومواهبهم الرياضية حيث وصل عدد المتقدمين للبرنامج هذا العام إلى أكثر من ٩٠ فريقًا. وطوال مسيرته الناجحة حرص البنك على ترك أثر ملموس في مجال المسؤولية الاجتماعية والاستدامة من خلال تبني استراتيجيات واضحة وتنفيذ برامج ومبادرات مستدامة تهدف إلى ترك أثر إيجابي على المجتمع العماني.

وخلال الحفل، ألقى حمزة بن عباس العجمي، نائب مدير عام الائتمان ببنك مسقط، كلمة قال فيها: «تعد الفرق الأهلية الرياضية في سلطنة عُمان من القطاعات المهمة بسبب دورها الأساسي في استقطاب الشباب العماني الموهوب ودعم تطلعاته، وجاء تطوير برنامج «الملاعب الخضراء» ليؤكد على أهمية القطاع وأثبت على مدار ١٤ عامًا أهميته من خلال ترك بصمة واضحة في مجال المسؤولية الاجتماعية والاستدامة وساهم في تبنّي استراتيجيات واضحة لتعزيز استفادة الفرق الرياضية وخدمة المجتمع بشكل عام إضافة إلى تعزيز وتطوير البنية الأساسية لهذه الفرق الأهلية حتى يتسنى لها تنظيم الأنشطة والفعاليات والمسابقات الرياضية والاجتماعية في مواقع منظمة ومجهزة تساهم في تنمية وتطوير المواهب الشبابية وكذلك تعزيز دور هذه الفرق الأهلية في المجتمع المحيط بها، مقدمًا العجمي التهنئة للفرق الأهلية الرياضية الفائزة في نسخة البرنامج لهذا العام متمنين لهم كل التوفيق والنجاح في المرحلة المقبلة».

وعبر المهندس خالد بن سعيد الزعابي عن سعادته بفوز فريق الشاطئ الرياضي الثقافي بولاية السويق، قائلا: «يسرنا أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير لبرنامج «الملاعب الخضراء» من بنك مسقط على دعمهم السخي للفريق. إن هذه المبادرة تعكس التزام البنك بدعم الشباب وتعزيز البنية التحتية للرياضة المجتمعية بما يسهم في خلق بيئة رياضية مستدامة تُلهم العطاء والتميز، مؤكدين على التزامنا بالعمل لإنجاح الأنشطة والبرامج المختلفة لخدمة مجتمعنا ووطننا العزيز.»

من جانبه، قال سعيد بن خلفان الجهضمي، رئيس فريق القادسية الرياضي بولاية المضيبي: «إن مشروع إنارة ملعب القادسية ليس مجرد تطوير للبنية الأساسية بل هو نقلة نوعية كبيرة في المجتمع المحلي إذ سيتيح الفرصة لشرائح واسعة من أفراد المجتمع للاستفادة منه في مختلف الأنشطة. هذا المشروع يفتح آفاقًا واسعة لإقامة المباريات والمسابقات والبرامج المجتمعية ويجعل من الملعب مركزًا نابضًا بالنشاط والإنجاز وفضاءً للجميع بلا استثناء.»

وأعلن البنك خلال الفترة الماضية عن الفرق الأهلية الفائزة في برنامج «الملاعب الخضراء» لعام ٢٠٢٥م وعددها ٢٠ فريقًا: أولاً الدعم في فئة الإنارة، فريق إزكي جرنان الرياضي بولاية إزكي وفريق الشاطي الرياضي الثقافي بولاية السويق وفريق الأهلي الرياضي الثقافي بولاية صحم وفريق اليرموك الرياضي الثقافي بولاية الخابورة وفريق النهضة الرياضي الثقافي بولاية صحار وفريق الخليج الرياضي الثقافي بولاية شناص وفريق الشعلة الرياضي الثقافي بولاية الرستاق وفريق اتحاد حدراء الرياضي بولاية جعلان بني بو حسن وفريق العروبة الرياضي بولاية نزوى وفريق الشعبية الرياضي الثقافي الاجتماعي بولاية المصنعة وفريق القادسية الرياضي بولاية المضيبي وفريق البحري الرياضي الثقافي بولاية لوى.

وجاء الفائزون في فئة التعشيب الطبيعي كالتالي: «نجوم بلاد الشهوم الرياضي الثقافي الاجتماعي بولاية عبري وفريق المزارع الرياضي بولاية قريات وفريق الصحوة الرياضي بولاية بدبد وفريق الحبل الرياضي الثقافي بولاية الحمراء وفريق الأهلي الرياضي الثقافي بولاية العوابي وفريق الزمالك الرياضي بولاية السيب وفريق الكور الرياضي بولاية بهلاء. وفي فئة التعشيب الصناعي فاز فريق العهد الرياضي الثقافي بولاية صور.

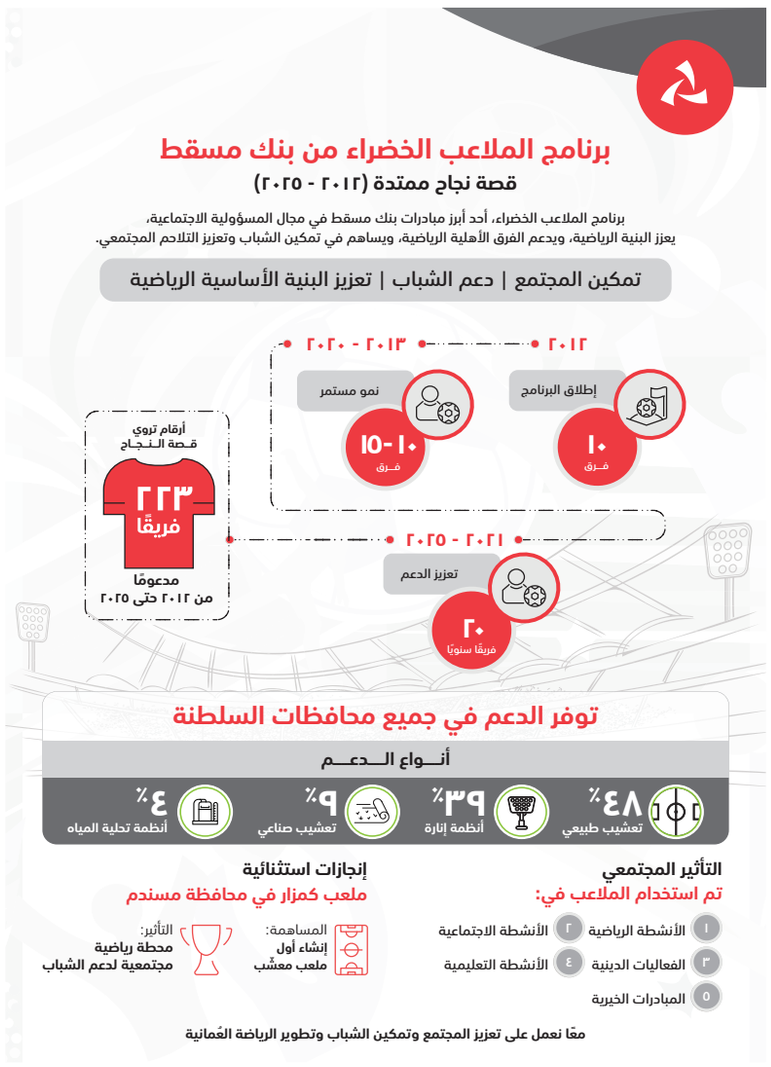

اتفاقية بين «الموج مسقط » و«تثمير» لتطوير مشروع سكني

مسقط- الرؤية

وقعت شركة تثميرالعقارية اتفاقية تعاون استثمارية تطويرية مع الموج مسقط لتطوير مشروع سكني متميز يحمل اسم «tathmeer parks»، بنظام التملك الحر (ITC)، ليشكل إضافة راقية تعزز جاذبية الموج كأرقى وجهة متكاملة للعيش والاستثمار في السلطنة.

وصُمم «Tathmeer Parks» ليواكب تطلعات السوق العقاري الراقي في السلطنة، وليقدم نموذجًا عصريًا للحياة المتكاملة في بيئة تجمع بين الهدوء الساحلي والرفاهية الحضرية والرقي مع مراعاة أعلى معايير الاستدامة وجودة البناء. ويقع المشروع على أرض مساحتها ٩,٤٠٠ متر مربع، حيث تم تصميم المشروع بمساحة بناء إجمالية ٤٣,٠٠٠ متر مربع، يتألف من ٢٨٢ وحدة سكنية تتنوع بين الشقق الفاخرة ذات الإطلالات الخلابة، بتصاميم تجمع بين الحداثة والطابع المعماري المميز. من ضمن هذه الوحدات: ٨ شاليهات بمسابح خاصة وحدائق ومناطق شواء لإضفاء لمسة من الرفاهية والفخامة التي يستحقها قاطنيها، و١٩ شقة في الطابق الأرضي بحدائق أرضية تمنح الشعور بالاستقلالية، و١١ شقة في الطابق الأول بحدائق خاصة تتمتع أيضًا بالخصوصية. ويتميز المشروع بتصميم مميز للمسابح التي تندمج مع تصميم الحديقة والمرافق الخدمية من صالة رياضية وصالة متعددة الأغراض وصالة ألعاب أطفال مما يمنح الوحدات تفردا بإطلالة تمتاز بالجمال والحيوية، كما جرى توفير ٣٨٦ موقفًا للسيارات خاصة بالوحدات والزوار.

وأكد عبد الرحيم الخروصي، الرئيس التنفيذي ومؤسس شركة تثمير، أن هذا التعاون يمثل خطوة مهمة في مسيرة الشركة نحو تعزيز مكانتها كمطور رئيسي للمشاريع النوعية في سلطنة عمان، مضيفا: «يأتي المشروع ليعكس فلسفتنا في تطوير مشاريع متكاملة تتوازن بين القيمة الاستثمارية والتجربة المعيشية المتميزة، ونتطلع من خلال هذه الشراكة مع الموج مسقط إلى تقديم منتج عقاري يتجاوز التوقعات ويعزز جاذبية السوق العقاري العُماني للمستثمرين المحليين والدوليين».

وأوضح الرئيس التنفيذي للموج مسقط، ناصر بن مسعود الشيباني أن المشروع يجسد نموذجًا متقدمًا للتعاون بين مؤسسات التطوير العقاري في السلطنة، وكإحدى الشركات الرائدة في هذا المجال، نواصل تمكين الشركات المحلية ودعمها، للمساهمة في مسيرة نجاح الموج مسقط والتقدّم الوطني في القطاع العقاري.

الإصدار الجديد من تطبيق «صحار الدولي» للشركات يوفر تجارب مصرفية متكاملة

مسقط- الرؤية

أطلق صحار الدولي النسخة المطوّرة من تطبيقه المخصص للشركات، والمصمم لتلبية احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى التي تتطلع نحو تحقيق مستويات أعلى من الكفاءة والتحكم في عملياتها المالية. ويقدّم التطبيق في نسخته الجديدة مجموعة متكاملة من الخصائص المبتكرة والتي تشمل إجراء المعاملات واعتمادها، ودفع الرواتب، وإدارة الفواتير عبر منصة واحدة آمنة وسهلة الاستخدام.

وبإطلاق هذه النسخة، يصبح صحار الدولي أول بنك في سلطنة عُمان يتيح إمكانية دفع الرواتب عبر تطبيق مصرفي مخصص للشركات، مما يُمكّن المؤسسات من تبسيط عمليات دفع الرواتب، وتعزيز إدارة التدفقات النقدية، وتنفيذ المعاملات المصرفية الأساسية في أي وقت ومن أي مكان. ويأتي هذا الإنجاز في إطار الحملة التسويقية التي أطلقها البنك «خطواتنا دوم سبّاقة» في مجال التحول الرقمي، ويأتي ذلك تأكيدًا لدور البنك الريادي في دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تُعد أحد أعمدة التنويع الاقتصادي، الزمر الذي ينسجم مع التوجه الوطني تجاه التحول الرقمي وتحقيق مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠.

وقال عبد الواحد بن محمد المرشدي، الرئيس التنفيذي لصحار الدولي: «يُعدّ تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات ركيزة أساسية لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠. ومن هذا المنطلق، ننظر في صحار الدولي إلى الابتكار الرقمي كونه محركًا استراتيجيًا للتنمية، لا يقتصر دوره على رفع كفاءة العمليات فحسب، بل يتجاوز ذلك ليُسهم في تعزيز التنويع الاقتصادي وترسيخ مقومات التنمية المستدامة، ويجسد تطبيق الشركات المطوّر التزامنا الراسخ بتعزيز منظومة الأعمال الوطنية، وتوسيع نطاق الشمول المالي، وتمكين المؤسسات لتواصل نموّها بثقة ضمن بيئة رقمية تتطور بوتيرة متسارعة.»

وانطلاقًا من كونه تطبيقًا مخصصًا للموافقات فقط، شهد تطبيق الشركات من صحار الدولي تطويرًا نوعيًا ليصبح منصة مالية متكاملة لإدارة العمليات، تتيح لرواد الأعمال والمديرين التنفيذيين رؤية شاملة وفعلية لمعاملاتهم، مع توفير مستويات عالية من الأمان والتحكم في مختلف أنشطة أعمالهم اليومية. وقد صُمم التطبيق خصيصًا لمتخذي القرار في المؤسسات والشركات لإدارة العمليات المتعددة بكفاءة وسلاسة، حيث يتيح تنفيذ التحويلات المحلية والدولية، ودفع الرواتب، وإدارة فواتير الخدمات مثل الكهرباء والمياه والاتصالات من خلال منصة رقمية موحدة ومتكاملة. وبفضل خاصية التصديق الفوري على المعاملات ونظام الحماية المتعدد الطبقات، يضمن التطبيق سير العمليات المالية بانسيابية عالية مع الحفاظ على أعلى معايير الدقة والشفافية والحوكمة المؤسسية. كما يسهم في أتمتة العمليات اليومية وتقليل الاعتماد على المعاملات الورقية، مما يمكّن المؤسسات من تحقيق مستويات متقدمة من الكفاءة التشغيلية، والمرونة، والاستدامة.

«نماء لخدمات المياه» تدعم برنامج «نحن عُمان» لطلبة «التعليم العالي»

مسقط- الرؤية

تواصل نماء لخدمات المياه ترسيخ مكانتها المؤسسية وهويتها الوطنية كشريك فاعل في تمكين الشباب العُماني وتنمية مهاراتهم، من خلال دعمها لبرنامج «نحن عُمان» لطلبة مؤسسات التعليم العالي للعام الأكاديمي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، الذي يهدف إلى إعداد جيل واعٍ بقضايا وطنه، متمكن من فهم سياسات الدولة وتوجهاتها، ومسهم بفاعلية في تحقيق مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠».

ويأتي هذا الدعم تجسيدًا لالتزام الشركة بمسؤوليتها الوطنية في تمكين الكفاءات العُمانية الشابة وصقل مهاراتها العلمية والعملية، وتعزيز روح الانتماء والمواطنة لديهم، بما يواكب توجهات الحكومة لبناء الإنسان العُماني القادر على الإبداع والابتكار والمشاركة في مسيرة التنمية المستدامة.

وأكدت نماء لخدمات المياه أن دعمها لهذا البرنامج يعبّر عن رؤيتها الراسخة في بناء شراكات مجتمعية ذات أثر وطني، وإيمانها العميق بأن الاستثمار في الشباب هو الاستثمار الحقيقي في المستقبل، مشيرة إلى أن الكفاءات الوطنية تمثل الركيزة الأساسية لنهضة الوطن، وهي الضامن لاستدامة تقدمه وازدهاره.

وأضافت الشركة أن هذه المبادرة تعكس هويتها المؤسسية الراسخة كرمزٍ للمسؤولية والتفاعل الإيجابي مع المجتمع، وتجسد موقعها الريادي في دعم المبادرات التي تُعنى بالتعليم والابتكار وتنمية القدرات الوطنية، إلى جانب مساهمتها الفاعلة في دعم الأبحاث والبرامج الأكاديمية التي تسهم في بناء منظومة معرفية متكاملة تخدم أهداف رؤية «عُمان ٢٠٤٠».

ويهدف برنامج «نحن عُمان» إلى تعزيز الهوية الوطنية وقيم المواطنة، وتنمية مهارات الطلبة في مجالات الإبداع والريادة والتفكير الإيجابي، إضافةً إلى ربط مخرجات التعليم بسوق العمل ومتطلبات التنمية الشاملة في السلطنة.

ركيزة أساسية في مسيرة التنويع الاقتصادي وفق مستهدفات «عُمان 2040»

«أوكيو» تضخ 604 ملايين ريال بمشروعات قيمة محلية مضافة في «اقتصادية الدقم»

الدقم- العُمانية

تبرز مجموعة أوكيو كأحد أكبر المستثمرين في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم؛ إذ تمتد مشروعاتها من قطاع المصافي والتكرير إلى منشآت التخزين والتصدير والبنية الأساسية للطاقة، ضمن منظومة متكاملة تمثل ركيزةً أساسيةً في مسيرة التنويع الاقتصادي لرؤية «عُمان ٢٠٤٠» وتجسّد التزامًا وطنيًا طويل الأمد ببناء اقتصادٍ متوازنٍ يقوم على الصناعة والمعرفة.

وقد بلغت القيمة المحلية المضافة لمشروعات أوكيو في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم أكثر من ٦٠٤ ملايين ريال عُماني (١,٥٧ مليار دولار أمريكي) خلال الفترة من يناير ٢٠٢٤ إلى يونيو ٢٠٢٥.

وقد شكّل الإنفاق المحلي ما يزيد على ٣٨٥ مليون ريال عُماني (مليار دولار أمريكي)؛ أي بنسبة ٦٤ بالمائة من إجمالي الإنفاق، مما يعكس التزام أوكيو بتعزيز المحتوى المحلي في سلاسل التوريد، وتشجيع الشراكات مع الشركات الوطنية.

كما بلغ الإنفاق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من ١٣,٨ مليون ريال عُماني (٣٦ مليون دولار أمريكي)، في حين تجاوز الإنفاق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حاملي بطاقة «ريادة» نحو ٩,٢ مليون ريال عُماني (٢٤ مليون دولار أمريكي)؛ وهو ما يبرز الدور الفاعل للمجموعة في دعم ريادة الأعمال وتنمية القدرات الإنتاجية للموردين المحليين.

ويعكس حجم الإنفاق على المحتوى المحلي الجهود التي تبذلها أوكيو لتحقيق توازن فعّال بين الكفاءة التشغيلية، ودعم الاقتصاد الوطني؛ بما يتماشى مع مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» في تعزيز الاستدامة، وتنمية المحتوى المحلي في القطاعات الصناعية، والطاقة.

وتواصل «أوكيو»، ترسيخ حضورها الاستراتيجي في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، باعتبارها أحد أبرز روافد التنمية الصناعية في سلطنة عُمان، وتمتد إسهامات المجموعة من تطوير البنية الأساسية للطاقة إلى توسيع قاعدة الصناعات البتروكيماوية.

وارتفعت الطاقة الإنتاجية لمصفاة الدقم التي أُنشئت بشراكة بين «أوكيو» و«شركة البترول الكويتية العالمية»، بإجمالي استثمارات تجاوزت ٩ مليارات دولار من ٢٣٠ ألف برميل يوميًا لتبلغ ٢٥٥ ألف برميل يوميًا، حيث تعد إحدى الركائز الصناعية الكبرى في سلطنة عُمان. ومنذ تشغيلها التجاري الكامل، صدّرت المصفاة أكثر من ٥٦٠ شحنة من المنتجات إلى الأسواق العالمية، دون تسجيل أي حوادث تشغيلية، في إنجاز يعكس أعلى معايير الكفاءة التشغيلية والسلامة، كما اجتازت اختبار الموثوقية من المقرضين من المحاولة الأولى خلال عشرة أشهر فقط، لتؤكد جاهزيتها التشغيلية وقدرتها التنافسية.

وقامت الشركة العُمانية للصهاريج «أوتكو» بمناولة أكثر من ١٧٦ مليون برميل من النفط الخام عبر أكثر من ٩٨ ناقلة نفط، فيما سجلت شركة مرافق منذ بدء التشغيل التجاري في مارس ٢٠٢٤، جاهزية تشغيلية بنسبة ١٠٠ بالمائة ووفرت أكثر من ٨٥ جيجاواط ساعة من الكهرباء و٧١٠ آلاف متر مكعب من المياه بدون انقطاع، كما وستستثمر الشركة في منشآت لسحب مياه البحر بسعة ١,٤ مليون متر مكعب في اليوم.

ومن المقرر أن تشهد فعاليات منتدى الدقم الاقتصادي ٢٠٢٥ توقيع اتفاقية لتأسيس شركة جديدة بين الشركة العُمانية للصهاريج أوتكو التابعة لمجموعة أوكيو بنسبة مساهمة ٥١ بالمائة و«رويال فوباك» الهولندية بنسبة ٤٩ بالمائة لتطوير وتشغيل مرافق تخزين متكاملة لمنتجات الطاقة، في خطوة تعزز من قدرات الدقم كمركز إقليمي لتداول الطاقة وتدعم التحوّل العالمي نحو منظومات أكثر ترابطًا واستدامة.

كما ستدشن أوكيو محطة نفط عُمان للتعبئة العلوية، وهي الأولى من نوعها في الدقم التي تعتمد نظام التعبئة العلوية الآمن وتوفر وقود الديزل الحيوي، وتُدار من قبل مؤسسة عُمانية صغيرة وفق أعلى معايير السلامة.

385 مليون ريال حجم الإنفاق المحلي بنسبة 64 %

13.8 مليون ريال إنفاقًا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

«مصفاة الدقم» تصدر أكثر من 560 شحنة منتجات بتروكيماويات للخارج

اتفاقية مرتقبة لتأسيس شركة جديدة بين «أوتكو» و«رويال فوباك» الهولندية

«شانجان عُمان» تُطلق عروضا استثنائية احتفاءً بـ5 سنوات من النجاح والتميز

مسقط- الرؤية

احتفلت شانجان عُمان- ممثلةً بشركة الخليج العربي للسيارات والمعدات- بالذكرى السنوية الخامسة لتواجدها في السلطنة، وذلك في حفلٍ أقيم في صالة عرضها الرئيسية بالقرم، بحضور نخبة من كبار المسؤولين التنفيذيين من شركة شانجان للسيارات بالصين، وفي مقدمتهم نائب الرئيس التنفيذي، إلى جانب إدارة شركة الخليج العربي للسيارات والمعدات، وعدد من عملاء شانجان وممثلي وسائل الإعلام.

وسلّط الحدث الضوء على النمو السريع الذي حققته علامة شانجان خلال السنوات الخمسة الماضية في السوق العُماني، حيث استطاعت أن ترسخ مكانتها كإحدى العلامات الموثوقة والصاعدة بقوة في السوق العُماني بفضل مزيجها المميز الذي يجمع بين الهندسة المتقدمة، والتصميم العصري، والجودة العالية وخدمات ما بعد البيع الموثوقة مما جعلها خيارًا مفضلًا لدى شريحة واسعة من العملاء في السلطنة.

وخلال الحفل، أشاد الوفد الصيني الزائر بالنجاحات التي حققتها شانجان عُمان خلال فترة قصيرة، مؤكدًا التزام الشركة بتعزيز وجودها في المنطقة على المدى الطويل، كما أعرب المتحدث باسم شانجان عن امتنانه لزبائنها وشركائها التجاريين في السلطنة على ثقتهم ودعمهم المستمر، مؤكدًا أن السوق العُماني يمثل محورًا استراتيجيًا في خطط التوسع الإقليمي لعلامة شانجان.

وبهذه المناسبة، أعلنت شانجان عُمان إطلاق عرض الذكرى السنوية الخامسة، والذي يسري حتى ١٩ ديسمبر ٢٠٢٥، ويشمل مجموعة من المزايا المجانية عند شراء أي من طرازات شانجان الجديدة، والتي تتضمن التسجيل المجاني، التأمين المجاني، حزمة الخدمة المجانية المضمونة، تركيب مخفي النوافذ مجانًا، تغطية قيمة ضريبة القيمة المضافة (٥٪)، بالإضافة إلى ضمان المصنع السوبر المميز.

ويطبق العرض على طرازات شانجان وتشكيلة طرازات يوني، ليمنح العملاء قيمة أعلى وراحة أكبر وطمأنينة طويلة الأمد، مع هدايا مضمونة تشمل مخفي النوافذ لعدد من طرازات شانجان، بالإضافة إلى مخفي النوافذ وطبقة حماية الطلاء سيراميك لتشكيلة طرازات يوني.

ويشمل العرض الحصري للذكرى الخامسة المجموعة الكاملة من سيارات شانجان، بما في ذلك ألسفن وإيدو بلس وسي إس٣٥ بلس وسي إس٧٥ بلس دفع رباعي وسي إس٩٥ رويال، إلى جانب تشكيلة طرازات يوني المتميزة يوني- كي، يوني- تي، يوني- في، يوني- إس التي تجمع بين الأداء المتطور، والتقنيات الحديثة، والتصميم العصري الفريد. ويحصل الزبائن الذين يقومون بشراء طرازات شانجان على تسجيل مجاني للسنة الأولى للسيارات المشتراه بغرض الاستخدام الشخصي (لوحات صفراء)، تأمين شامل مجاني لمدة سنة واحدة صالح في سلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة وبالإضافة إلى خدمة الصيانة الدورية المجانية .

أما الزبائن الذين يقومون بشراء فئات طراز شانجان ألسفين يتحصلون علي خدمة صيانة دورية مجانية مضمونة سنتان (٢) أو ٣٥,٠٠٠ كلم، أما الزبائن الذين يقومون بشراء طرازات شانجان إيدو بلس، سي إس ٣٥ بلس، سي إس ٧٥ بلس دفع رباعي، سي إس ٩٥ رويال سيتحصلون علي خدمة صيانة دورية مضمونة ثلاثة (٣) سنوات أو ٥٥,٠٠٠ كلم.

وبموجب عرض الذكرى السنوية الخامسة لشانجان يتحصل الزبائن على مزايا رائعة منها هدية مضمونة مجانية - مخفي للنوافذ في كل صفقة شراء لأي من طرازات شانجان إيدو بلس، سي إس ٣٥ بلس، سي إس ٧٥ بلس دفع رباعي، سي إس ٩٥ رويال، ويتم تركيب مخي النوافذ بمراكز خدمة شانجان فقط.

ومن المزايا الجذابة أيضا تكون ضريبة القيمة المضافة ٥٪ مشمولة ضمن إجمالي سعر السيارة بالنسبة للزبائن الذين يقومون بشراء طرازات شانجان ألسفين، إيدو بلس، سي إس ٣٥ بلس، سي إس ٧٥ بلس دفع رباعي وسي إس ٩٥ رويال، ولا يجوز استرداد أو المطالبة بقيمة (ضريبة المضافة ٥٪) نقدًا أو خصمها من سعر المركبة بشكل منفصل، وتُعد الضريبة جزءًا لا يتجزأ من السعر الإجمالي للسيارة.

وبالإضافة إلى ضمان المُصنع السوبر ٦ سنوات/ ٢٥٠,٠٠٠ كلم وينطبق على جميع الزبائن الذين سيقومون بشراء أي من سيارات شانجان الجديدة للركاب والكروس أوفر، والمركبات الرياضية المتعددة الاستخدامات خلال فترة العرض.

وبموجب عرض الذكرى السنوية الخامسة لشانجان يتحصل الزبائن الذين يقومون بشراء أي طراز من تشكيلة يوني الحصول على تسجيل مجاني لمدة سنة واحدة.

ويُطبق فقط على السيارات المشتراه بغرض الاستخدام الشخصي، وتأمين مجاني للسنة الأولى (سلطنة عُمان والإمارات العربية المتحدة فقط)، ويُطبق فقط التأمين المجاني على السيارات المشتراه بغرض الاستخدام الشخصي.

أما الزبائن الذين يقومون بشراء أي طراز من تشكيلة يوني (يوني- كي، يوني- تي، يوني- إس، يوني- في) سيتحصلون على خدمة صيانة دورية مضمونة (٥) سنوات أو ١٠٥,٠٠٠كلم. والزبائن الذين يقومون بشراء أي طراز جديد من تشكيلة يوني (يوني- كي، يوني- إس، يوني- تي، يوني- في خلال فترة العرض، يتحصلون علي مخفي للنوافذ وطبقة حماية الطلاء سيراميك مجانا مع ضمان لمدة ثلاثة سنوات ضد عيوب التصنيع، يتم تركيب مخفي النوافذ وخدمة طبقة حماية الطلاء سيراميك بمراكز خدمة شانجان فقط.

ومن المزايا أيضا تكون ضريبة القيمة المضافة ٥٪ مشمولة ضمن إجمالي سعر السيارة بالنسبة للزبائن الذين يقومون بشراء أي طراز جديد من تشكيلة يوني (يوني- كي ، يوني- إس، يوني- تي ، يوني- في خلال فترة العرض، وجميع الزبائن الذين سيقومون بشراء أي طراز من تشكيلة سيارات يوني سيكونوا مؤهلين للحصول على ضمان المُصنع ٦ سنوات غير محدد المسافة.

وقال متحدث باسم شركة الخليج العربي للسيارات والمعدات: «يمثل هذا الإنجاز لحظة فخر لنا وفرصة لتجديد التزامنا تجاه عملائنا. خلال خمس سنوات فقط، أثبتت شانجان مكانتها بفضل جودة منتجاتها، وتقنياتها المبتكرة، وخدماتها الموثوقة. ونحن مستمرون في تقديم التميز في كل جانب من جوانب تجربة التملك.»

ومع احتفال شانجان عُمان بهذا الإنجاز، تتطلع العلامة إلى مرحلتها التالية من النمو، مدفوعةً بروح الابتكار والتركيز على العملاء، وبالثقة الراسخة التي بنتها على مدار خمسة أعوام من النجاح المتواصل في السلطنة، لتواصل رحلتها نحو مستقبل أكثر تطوراً وتميّزاً في سوق السيارات العُماني.

الرُّؤيَة

www.alroya.om

الأحد ٤ من جمادى الأولى ١٤٤٧ هـ الموافق ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٥م - العدد رقم ٤٢١٢

تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

المراسلات: ص.ب ٣٤٣ - الرمز البريدي: ١١٨- مسقط - سلطنة عمان

البريد الإلكتروني: info@alroya.info هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٠ فاكس: ٢٤٦٥٢٤٤٤

ارسلوا إلينا تغريداتكم عبر الهاشتاج: #مغردو_الرؤية

د.سعيدي المحرمي

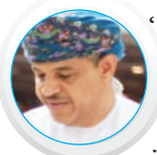

على الدول فتح أسواقها للمنتجات احتراماً للقوانين الدولية، ولكن للمشتري الحق في اختيار المنتجات والخدمات التي يراها مناسبة له، فليس هناك مجال للقوانين الدولية التدخل في قرارات المشتري.

فهد الخليلي

أمران مهمان في أي مشروع تطوير عقاري، العائد المالي والتصميم الهندسي. إذا زدت عدد الوحدات زادت العوائد المالية ولكن الأصل التوازن بين الأمرين وإذا اضطررت فقدم التصميم على العائد المالي لأنَّ تفكيرك لا بد أن يكون بعيد المدى لا قصير المدى.

معاوية الرواحي

لم تعد الصداقة ثمينة كما كانت في أجيال سابقة. كل يوم يأتي بهلاوس الاكتفاء بالذات ونظرية «الذي لا يطاوعك اتركه»، أصبح البشر يبحثون عن من يشبههم، العشرة، وغيرها من العواطف الكلاسيكية أصبحت ركاما تذروه الرياح. في عصرنا الحالي، ما أسهل خسارة الأصدقاء بسبب نقاش.

وحدة الفصائل الفلسطينية.. البعث الأخير لـ«منظمة التحرير»؟!

القاهرة تحتضن اجتماعات الفصائل لرأب الصدع

الاتفاق على تسليم غزة إلى لجنة فلسطينية مؤقتة

خطط لوضع استراتيجية لتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية

جهود متواصلة لإطلاق حوار وطني يستهدف حماية المشروع الوطني الفلسطيني

الاتفاق على إنشاء لجنة دولية تشرف على تمويل وتنفيذ إعادة إعمار القطاع

التأكيد على وحدة النظام السياسي الفلسطيني والقرار الوطني المستقل

عقد اجتماع بين «حماس» و«فتح» لمناقشة مستقبل القطاع

الرؤية- غرفة الأخبار

استضافت العاصمة المصرية القاهرة اجتماعا لعدد من الفصائل الفلسطينية، وذلك لبحث تطورات القضية الفلسطينية، ومناقشة المرحلة الثانية من خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لوقف الحرب، تمهيدًا لإطلاق حوار وطني شامل يستهدف حماية المشروع الوطني الفلسطيني، وتحقيق المصالحة واستعادة الوحدة.

ولقد اتفقت الفصائل الفلسطينية خلال اجتماعها في القاهرة، الجمعة، على تسليم قطاع غزة إلى لجنة فلسطينية مُؤقتة من أبناء القطاع تتشكل من المستقلين «التكنوقراط»، داعية إلى الاتفاق على إستراتيجية لتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

وأكد مصدر قيادي فلسطيني للجزيرة أن الفصائل اختتمت اجتماعاتها بالقاهرة لتستأنفها بعد أقل من شهر لبحث مستقبل إدارة قطاع غزة.

ولفت إلى أنَّ القاهرة عرضت على الفصائل الفلسطينية رؤيتها لليوم التالي للحرب على غزة، وأن ما فهمته الفصائل من الرؤية المصرية أن إدارة غزة تكون عبر لجنة كفاءات أعضاؤها بقوا في غزة خلال الحرب، موضحًا أن الفصائل أبلغت مصر موافقتها المبدئية على أسماء اللجنة الإدارية المقترحة لإدارة غزة، دون الكشف عن تلك الأسماء.

وأفاد بأن الفصائل «سمعت تأكيدا من مصر بتحركها لدى واشنطن وتل أبيب لتمرير رؤيتها بشأن إدارة غزة».

وخلال الاجتماع، اتفقت الفصائل على دعم ومواصلة تنفيذ إجراءات اتفاق وقف إطلاق النار، واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لحفظ الأمن والاستقرار في كافة أرجاء القطاع، كما اتفقت أيضا على تسليم إدارة قطاع غزة إلى لجنة تكنوقراط من أبناء القطاع، تتولى تقديم الخدمات الأساسية بالتعاون مع الدول العربية والمؤسسات الدولية.

وأشار البيان إلى الاتفاق على إنشاء لجنة دولية تشرف على تمويل وتنفيذ إعادة إعمار القطاع، مع التأكيد على وحدة النظام السياسي الفلسطيني والقرار الوطني المستقل.

وأكدت الفصائل أهمية استصدار قرار أممي بشأن القوات الأممية المؤقتة المزمع تشكيلها لمراقبة وقف إطلاق النار.

كذلك، دعت الفصائل إلى عقد اجتماع عاجل لكافة القوى والفصائل الفلسطينية للاتفاق على إستراتيجية وطنية وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية. ووصفت الفصائل منظمة التحرير بأنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني بحيث تضم مكونات الشعب الفلسطيني كافة.

كما دعا البيان إلى إنهاء كافة أشكال التعذيب والانتهاكات بحق الأسرى في سجون الاحتلال، وضرورة إلزام الاحتلال بالقوانين والمواثيق الدولية ذات الصلة، مؤكدين أن قضية الأسرى ستبقى على رأس أولوياتها حتى نيل حريتهم.

وفي سياق آخر، كشفت قناة «القاهرة الإخبارية» عن اجتماع عقد في العاصمة المصرية القاهرة بين وفد حركة حماس برئاسة خليل الحية ووفد حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) برئاسة حسين الشيخ وماجد فرج.

وذكرت أن الاجتماع هدف إلى بحث ما يتعلق بالمشهد الفلسطيني وترتيبات ما بعد وقف الحرب على غزة. كما جاء اللقاء بين الجانبين في أعقاب لقاء جمع الشيخ وفرج مع رئيس المخابرات المصرية حسن رشاد في القاهرة.

وقال عضو المكتب السياسي لـ«حماس"، حسام بدران، إنَّ اجتماعات الفصائل الفلسطينية في القاهرة تستهدف متابعة خطوات تنفيذ اتفاق شرم الشيخ، مؤكدا جدية الحركة في المضي قدمًا لتنفيذ اتفاق غزة.

وأضاف حسام بدران خلال حوار خاص لـ«القاهرة الإخبارية» أنه لطالما احتضنت مصر اللقاءات الوطنية الفلسطينية بشكل دائم على المستويين الثنائي والجماعي، مشيرًا إلى أنَّ هناك إجماعًا بين الفصائل الفلسطينية على رؤية مشتركة لتنفيذ اتفاق وقف الحرب في غزة بما يحقق مصلحة الشعب الفلسطيني.

من جهته، أوضح الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي، زياد النخالة، أنَّ الفصائل الفلسطينية المجتمعة بالقاهرة توصلت إلى تفاهمات محددة لوقف الحرب، وأن الحركة ملزمة بوقف الحرب طالما التزمت إسرائيل بذلك.